الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

التقرير النهائي لمراقبة

الانتخابات البلدية

في المملكة العربية السعودية

١٤٢٥ - ١٤٢٦هـ

المجلس الوطني لمراقبة الإنتخابات

الرياض ١٤٢٨هـ

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
NATIONAL SOCIETY FOR HUMAN RIGHTS

الانتخابات البلدية

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
NATIONAL SOCIETY FOR HUMAN RIGHTS

الانتخابات البلدية

المحـــتـــويات...

المحـــــتـــــويـــات

٧ ملخص

١١ مقدمة

١٧ الإعداد للمشاركة

١٨ المجلس الوطني لمراقبة الانتخابات

٢١ العناصر الخاضعة للمراقبة

٢٣ مراقبو الانتخابات

٢٥ آلية المراقبة والتمويل

٢٩ ورش العمل

٣١ مراحل الانتخابات

٦١ أبرز نتائج مراقبة الانتخابات

٦٦ سلوكيات الناخبين

٧١ التوصيات

٧٧ الملاحق

٧٨ الملحق رقم (١)
استمارة مراقبة الانتخابات البلدية
(استمارة مرحلة الاقتراع)

٨٣ الملحق رقم (٢)
استمارة مراقبة الانتخابات البلدية
(استمارة مرحلة الفرز)

٨٥ الملحق رقم (٣)
خطوات إرشادية

٨٨ الملحق رقم (٤)
الجمعيات المشاركة في مراقبة الانتخابات

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
NATIONAL SOCIETY FOR HUMAN RIGHTS
الانتخابات البلدية

مـــلـــخـــص...

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
NATIONAL SOCIETY FOR HUMAN RIGHTS

الانتخابات البلدية

يفسر هذا التقرير عرضاً شاملاً للإجراءات والخطوات التي تم اتخاذها لإنجاز عملية المراقبة على الانتخابات في مرحلتي الاقتراع والفرز. فهو يتناول كيفية الإعداد للمشاركة والاتصال باللجنة العامة للانتخابات بوزارة الشئون البلدية والقروية والهيئات الدولية ومن ثم تشكيل المجلس الوطني لمراقبة الانتخابات. كما يسلط الضوء على آليات جمع المعلومات ومراجعة الأدبيات العالمية واستخلاص معايير المراقبة الدولية.

ويستعرض التقرير أيضاً خطة استقطاب المراقبين المتطوعين وورش العمل التي تم تنظيمها في مدن المملكة المختلفة لتدريبهم على عملية المراقبة ومصادر تمويل عملية المراقبة على الانتخابات.وأخيراً يختتم التقرير بأبرز الملاحظات والنتائج والتوصيات.

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
NATIONAL SOCIETY FOR HUMAN RIGHTS

الانتخابات البلدية

مـــقـــدمـــة...

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
NATIONAL SOCIETY FOR HUMAN RIGHTS

الانتخابات البلدية

رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بقرار الحكومة بتوسيع مشاركة المواطنين في إدارة الشئون المحلية عن طريق الانتخابات وعدت ذلك القرار دعماً قوياً للقيم والمفاهيم النبيلة التي تعمل الجمعية على نشرها في المجتمع كحق التعبير وحق الاجتماع وحق الاختيار وحق الترشيح وحق الرقابة وغيرها من الحقوق التي أكدت على أهمية وضرورة تمتع المواطنين بها جميع المواثيق الدولية وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية كما اعتبرت الجمعية ذلك القرار وسيلة فعالة لإيجاد بيئة مناسبة لتطوير مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بما لها من قدرة على المواءمة بين الجانبين النظري والتطبيقي فيما يتعلق بمفاهيم حقوق الإنسان ويسهم في نجاح جهودها في نشر الثقافة الحقوقية. وتأسيساً على تلك الرؤية رأت الجمعية أن لا تكتفي بالترحيب فقط بل وفي المشاركة في العملية الانتخابية و ذلك من خلال القيام بدور المراقب المستقل المحايد الذي يهدف إلى ضمان نزاهة وشفافية وحيادية العملية الانتخابية.

لقد قامت الجمعية بهذا الدور بعد حصولها على موافقة اللجنة العامة للانتخابات وأحمد الله العلي القدير أن وفقها لإنجاز هذه المهمة مع الجمعيات الأخرى في إطار المجلس الوطني لمراقبة الانتخابات.

وهي أول تجربة في تاريخ المملكة العربية السعودية لمؤسسات المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات وهي تجربة ثرية تستحق التسجيل فقد ساهمت في نشر ثقافة الانتخابات من خلال الدورات التدريبية التي نظمها المجلس للمراقبين في مختلف مدن المملكة ومن خلال المؤتمرات

الصحفية التي عقدها عقب الانتهاء من عملية الاقتراع مباشرة وكذلك من خلال المقابلات الصحفية والإذاعية والتليفزيونية التي شارك فيها بعض أعضاء المجلس كما ساهمت في إعداد كوادر وطنية مؤهلة في مجالات التخطيط والإشراف والتنفيذ للانتخابات حيث تمكن المجلس من تدريب نحو ١٥٠٠ مواطناً للعمل في مراقبة الانتخابات ونقلت مؤسسات المجتمع المدني من دورها التقليدي إلى دور أكثر تفاعلاً مع قضايا المجتمع.

إن تلك الإنجازات لم تكن لتتحقق لولا توفيق الله سبحانه وتعالى في المقام الأول ثم بيئة العمل المناسبة التي وفرتها اللجنة العامة للانتخابات في المقام الثاني و كان للدور الذي قام به معالي د/ عبد الله بن صالح العبيد رئيس الجمعية السابق في الاتصال و التنسيق مع الجهات الرسمية أثره الكبير وأخيراً العمل الجاد المتواصل الذي قدمه زملائي الأفاضل في المجلس والمراقبين المتطوعين استشعاراً منهم بأهمية الانتخابات في تحديث وتطوير بلادهم. ولذلك فالشكر والتقدير لكل هؤلاء وخاصة الدكتور عبد الله الجحلان نائب رئيس المجلس أمين هيئة الصحفيين السعوديين على الجهود المتميزة التي قام بها وكذلك الدكتور صالح الخثلان الذي قام بمراجعة الأدبيات العالمية وعمل ملخصات لها واستخلص منها الآليات المناسبة للمراقبة وفقاً للمعايير الدولية كما أخص بالشكر الدكتور علي بن شويل القرني والدكتور عبد الرحمن العتيبي لدورهما المتميز في تنظيم الدورات التدريبية وإعداد المواد الإعلامية باللغتين العربية والإنجليزية وعمل الترتيبات اللازمة للمؤتمرات الصحفية والشكر أيضاً للدكتور سالم بن سعيد القحطاني الذي قام بجمع وإعداد وصياغة التقارير المفردة لكل مرحلة من مراحل الانتخابات

ومن ثم جمعها في التقرير الذي بين أيديكم والشكر الخاص لجميع المراقبين والمشرفين والمنسقين المتطوعين الذين تكبدوا عناء السهر لأوقات متأخرة من الليل في انتظار فرز الأصوات. والشكر موصول أيضاً لكل من مؤسسة عكاظ الصحفية بجدة ومؤسسة اليوم الصحفية بالدمام والغرف التجارية الصناعية في كل من أبها ونجران والباحة وتبوك وجامعة القصيم لقيامهم بتوفير جميع الخدمات اللوجستية لغرف عمليات المراقبة وقاعات المؤتمرات الصحفية كما أتوجه بالشكر لمؤسسة اليمامة الصحفية على دعمها للمجلس وخصوصاً في طباعة بطاقات المراقبين وشهادات الشكر.

كلمة شكر خاصة لمركز سعود البابطين الخيري للتراث والثقافة على دعمه المتواصل للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وللمجلس الوطني لمراقبة الانتخابات بتوفير مقر مؤقت للمجلس مجهز بكافة التجهيزات اللازمة لإنجاز العمل.

وأخيراً أشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمملكة على تعاونه مع الجمعية منذ إنشائها بتوفير كل ما تحتاج إليه من مساعدات فنية وأسأل الله العلي القدير أن يوفقنا جميعاً في دعم جهود الحكومة في الإصلاح والتحديث.

رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

رئيس المجلس الوطني لمراقبة الانتخابات

د/ بندر بن محمد حمزة حجّار

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
NATIONAL SOCIETY FOR HUMAN RIGHTS

الانتخابات البلدية

الإعـــداد للمـــــشـــــاركـــــة...

بعد موافقة الحكومة على توسيع مشاركة المواطنين في إدارة الشئون المحلية عن طريق الانتخابات تقدمت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بطلب إلى اللجنة العامة للانتخابات بوزارة الشئون البلدية والقروية أبدت فيه رغبتها في مراقبة الانتخابات البلدية كجهة مستقلة ومحايدة من مؤسسات المجتمع المدني وبعد حصولها على الموافقة تم تشكيل لجنة من أعضاء الجمعية لوضع خطة عامة وبرنامج عمل وتبع ذلك الاتصال ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الرياض لطلب المساعدة الفنية من خلال خبراء متخصصين في هذا المجال للإطلاع على تجارب المؤسسات المماثلة حرصاً من الجمعية على تطبيق المعايير الدولية في عملية المراقبة.تم الاجتماع بخبراء دوليين في مقر الجمعية ونوقشت معهم منهجية المراقبة طبقاً للمعايير الدولية.

خلال تلك الفترة تقدمت بعض مؤسسات المجتمع المدني للجنة العامة للانتخابات مبدية رغبتها في المشاركة في مراقبة الانتخابات وقد تمت الموافقة على ذلك على أن تعمل جميع تلك المؤسسات تحت مظلة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وقد أسفر التنسيق بين تلك المؤسسات والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن تكوين مجلس باسم "المجلس التنسيقي لمراقبة الانتخابات" والذي تغير اسمه لاحقاً إلى "المجلس الوطني لمراقبة الانتخابات".

المجلس الوطني لمراقبة الانتخابات...

يضم المجلس الوطني لمراقبة الانتخابات سبعاً من مؤسسات المجتمع المدني، وهي: الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، والجمعية السعودية للإدارة، وهيئة الصحفيين السعوديين، والجمعية السعودية للإعلام والاتصال، والجمعية الجغرافية السعودية، وجمعية الاقتصاد السعودية، والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

وقد قام المجلس بتوزيع المسؤوليات والمهام بين أعضائه على النحو التالي:

١- د. بندر بن محمد حجار
رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
رئيساً للمجلس الوطني لمراقبة الانتخابات

٢- د.عبد الله بن عبد الرحمن الجحلان
أمين عام هيئة الصحفيين السعوديين - نائباً للرئيس

٣- د. صالح بن محمد الخثلان
عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان - أمين للمجلس

٤- د. مفلح بن ربيعان القحطاني
عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان - أمينًا للمال

٥- د. عبد الرحمن بن عبد الله العتيبي
عضو الجمعية السعودية للإعلام والاتصال - متحدثاً إعلامياً

٦- د. راشد بن عبد العزيز المبارك
عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان - عضواً

٧- د. سالم بن سعيد القحطاني
عضو مجلس إدارة الجمعية السعودية للإدارة - عضواً

٨- د. علي شويل القرني
رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للإعلام والاتصال - عضواً

٩- د. صالح بن عبد الرحمن الشريدة
عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان - عضواً

١٠- د. محمد بن حمد القنيبط
رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للاقتصاد - عضواً

١١- أ. د. محمد بن شوقي مكي
رئيس مجلس إدارة الجمعية الجغرافية السعودية - عضواً

١٢- د. أحمد بن يحيى البهكلي
عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان - عضواً

١٣- أ. محمد بن إبراهيم البعيز
عضو الجمعية السعودية للمحاسبين القانونيين - عضواً

وفور تشكيل المجلس تم عقد اجتماعات متتالية اطلع خلالها على التجارب العالمية للاستفادة منها في تأسيس آلية ومنهجية مناسبة لمراقبة الانتخابات. كما تم تقسيم العمل وتوزيع المهام ووضع الآليات المطلوبة لعمل المجلس. ثم قام أعضاء المجلس بإعداد قوائم بالمراقبين المتطوعين الراغبين في المساهمة في هذا العمل الوطني. تم على ضوء ذلك إعداد استمارتين: إحداهما لمراقبة عملية الاقتراع. والأخرى لمراقبة عملية الفرز (انظر ملحق ٢،١).

ولسرعة إنجاز العمل مع ضمان دقته فقد شكل المجلس الوطني من بين أعضائه فرقاً علمية متخصصة للإشراف على إعداد استمارات المراقبة وإرشاد المراقبين وتحليل وتصنيف نتائج عملية المراقبة منذ لحظة وصول استمارة المراقبة، بالإضافة إلى فريق المركز الإعلامي الذي يقوم بإعداد المواد الإعلامية وترتيب المؤتمرات الصحفية اللازمة لأعمال المجلس.

ورغبةً في تأسيس خبرة تراكمية تخدم المصلحة الوطنية شكل المجلس فريقاً متخصصاً لدراسة وتحليل عملية مراقبة الانتخابات في منطقة الرياض؛ للاستفادة منها في تحسين وتطوير المراقبة على العمليات الانتخابية اللاحقة في المملكة.

ولأن المجلس الوطني لمراقبة الانتخابات قد شكَل في وقت متأخر نسبياً فلم يتمكن من مراقبة المراحل الأولى من العملية الانتخابية، سواء ما يخص نظام الانتخابات أو قيد الناخبين أو الحملات الدعائية للمرشحين، واكتفى بمراقبة عمليتي التصويت والفرز، ولعل المجلس يعمل في المستقبل على توسيع نطاق عمله ليشمل كافة مراحل عملية الانتخابات.

العناصر الخاضعة للمراقبة...

يوضّح هذا الجزء من التقرير العناصر التي قام المراقبون بمراقبتها وتسجيل ملاحظاتهم عنها في الاستمارات التي أُعدت لهذا الغرض وذلك في مرحلتي الاقتراع والفرز. وقد أعطى المدربون في ورش العمل التي نظمها المجلس عناية فائقة بهذا الجانب للتأكد من أن كل من يقوم بعملية المراقبة يعرف على وجه التحديد ما الذي يراقبه وكيف ولماذا.

فهذه المعرفة أثناء عملية المراقبة حيث تمكن تلك المعرفة محللي استمارات الاقتراع والفرز من الإجابة بوضوح وشفافية على سؤالين أساسيين هما:

- هل تمت عمليتي الاقتراع والفرز طبقاً لنظام الانتخابات ولوائحه التنفيذية المعتمدة من اللجنة العامة للانتخابات.

سهلاً وسريعاً فلا يضطر الناخب للانتظار لفترة طويلة وأن تكون عملية دخول المركز وإثبات الهوية واستلام بطاقات الاقتراع ووضع خطة البطاقة في الصندوق واستلام ما يثبت الإدلاء بالصوت ووجود أشخاص غير مرخص لهم داخل المركز أو تعامل منسوبي الأمن بشكل غير مريح مع الناخبين أو محاولة توجيه الناخبين للتصويت بشكل معين أو وجود أي شكل من أشكال الرشوة والضغوط على الناخبين. أما البيئة الخارجية فيقصد بها الحملات الدعائية القريبة من المركز أو في حدود ٢٥ متراً منه وأيضاً

موقع المركز بحيث يتم التأكد من إمكانية الوصول إليه بالشكل الموضح للناخبين و لم يجري تغيير عنوانه دون علم الناخبين.

- أن يكون بالإمكان الإجابة بوضوح على السؤالين التاليين:

١- هل تمت عملية الاقتراع طبقاً لقانون الانتخابات ولوائحه التنفيذية المعتمدة من اللجنة العامة للانتخابات؟

٢- هل الملاحظات المسجلة في الاستمارات أو المنقولة شفهياً من المراقبين تؤثر بشكل جوهري على نتيجة الانتخابات؟

وفي ضوء ذلك تم تحديد العناصر الأساسية التي ينبغي مراقبتها وتسجيل الملاحظات بشأنها و شملت:

بيئة المراكز الانتخابية الداخلية والخارجية. ويقصد بالبيئة الداخلية طريقة تصميم مراكز الاقتراع من الداخل بحيث تتوفر فيها الخصوصية التي تمكن الناخب من الإدلاء بصوته بسرية وأن يكون النظام المصمم لتحرك الناخبين مناسباً.

مـــراقـــبـــو الانتـــخـــابات...

لقد كلّف المجلس كل عـضو من أعضائه المنتمـين إلى مختلف مؤسـسات المجتمع المدني بالاتصـال بأعضاء جمـعيته لاسـتقطاب متطوعين لمراقـبة الانتخـابات. ومن ثَمَ أعد المجلس قـوائم بالمراقبين المتطوعين من الهـيـئـات والمنظمـات الأعـضـاء في المجلس الوطني لمراقـبـة الانتـخـابات، وتم تدريبـهم التـدريـب الكافي وفق المعـايير الدوليـة لتنويرهم بدورهم الرقابي وبالضـوابط التي وضعـت لهذا الغرض، وذلك من خلال ورش العمل العـديدة التي أقيمت في عدد من مدن المـملكة المختلفـة حسب المرحلة الانتـخابية، وكـذلك من خلال أعـضاء المجلس الممـثلين لجمـعيـاتهم؛ نظراً إلى أنهم الأكـثر اطلاعاً ومعرفة بما هو مطلوب في العملية الرقابية.

وقد بلغ عـدد المراقبين والمنسقين في مـختلف المناطق الإدارية على مدى المراحل الثلاث (١٤٥٠) مراقبـاً ومنسقاً تواجدوا على مدار الساعة في غرف عمليات تلك المناطق (انظر جدول رقم ١).

وقد حدد المجلس آليات عـمل تربط بين المنسقين المحليين والمركز الإقليـمي لمراقبـة الانتـخابات بالمنطقـة الذي كـان يقام في إحـدى المدن المتوسطة بين المناطق التي تجرى فيها الانتخابات.

وقد اظهـر المراقبون خـلال المراحل الثلاث حماسـاً كبيـراً لهذا العـمل التـطوعي كـمـا أنَ عـدداً منهم سـجـل مـجـمـوعـة من المقتـرحات لتطوير عـملية المراقـبة و كـذلك العمليـة الانتخـابية بشـكل عام.

إنَّ هذا العدد من المراقبين وكذلك التجربة بأكملها تمثل رصيداً مهماً جاهزاً للاستثمار لتعزيز العملية الانتخابية في المستقبل.

جدول رقم (١) : عدد المراقبين المشاركين في مراقبة الانتخابات في جميع المراحل

المرحلة	المنطقة	عدد المراكز	عدد المراقبين	عدد المنسقين
الأولى	الرياض	(١٤٠) مركزاً	(٢٤٠) مراقباً	×
الثانية	المنطقة الشرقية الباحة عسير جازان نجران	(٢١٦) مركزاً	(٥٣٣) مراقباً	(٨) منسقين
الثالثة	مكة المكرمة القصيم الجوف المدينة المنورة حائل تبوك الحدود الشمالية	(٢٥٨) مركزاً	(٦٧٦) مراقباً	(٨) منسقين
المجموع الكلي	(١٣) منطقة	(٦٤٤) مركزاً	(١٤٣٠) مراقباً	(١٦)
	× في هذه المرحلة لم يكن هناك منسقون محليون بل تم تحديد احد المراقبين للقيام بمهمة المنسق في كل لجنة مراقبة تولت عملية المراقبة لعدة مراكز انتخابية.			(١٤٤٦) مراقباً ومنسقاً

آليــة المراقــبــة والتــمــويل...

لضمان نزاهة وشـفافية عمليات التـصويت والفرز بادر المجلس بوضع الآليات التي تحقق هذين الهدفين وتتناسب ع كل مرحلة من المراحل الانتخابية.

• الآليات المتبعة في المرحلة الأولى من المراحل الانتخابية:

إذ تم في المرحلة الأولى (منطقة الرياض) توزيع المراكز الانتخابية على أربع وثلاثين لجنة تغطي ٧٣ مـركـزاً داخل مـدينة الرياض، و٦٧ مـركـزاً في مـحـافظـات المنطقـة. وهذه اللجـان مكونـة من ممثلي مختلف مؤسسات المجتمع المدني المشاركة في عملية المراقبة. وقد بلغ عدد المراقـبين ٢٤٠ مراقبـاً موزعين على اللجان المشكلة لمراقـبة المراكز الانتـخابية في منطقة الـرياض، وكانت هناك غرفة عـمليات واحـدة في مـركـز البـابطين بمدينة الرياض. وفـي إطار التنسـيق بين أعضـاء اللجان تم توزيع أعـضاء كل لجنة علـى المراكز التابعـة لهم؛ حتى يكون هناك مراقب واحد على الأقل في كل مركز من لحظة بدء المراقبـة وفتح صناديق الاقتـراع حتى نهاية إغـلاق الصناديق، على أن يتم تبـادل زيارات المراكز ومـرور الأعضـاء على أكثـر من مركز؛ حـتى تتسنى المراقبـة من أكثر من شخص على كل مركـز انتخابي، وذلك لرفع درجة موثوقية المراقبة والاطمئنان إلى نتائجها.

• الآليات المتبعة في المرحلة الثانية من المراحل الانتخابية:

في المرحلة الثانية (المنطقة الشرقية ومناطق عسير ونجران والباحة وجازان) قرر المجلس أن يكون هناك على الأقل مراقبان في كل مركز انتخابي. فتمت الاستعانة ببعض المراقبين من المرحلة الأولى إضافة إلى بعض المراقبين من المناطق نفسها التي تمت فيها الانتخابات ؛ إذ بلغ عدد المراقبين في المرحلة الثانية ٥٣٣ مراقباً في ٢١٦ مركزاً انتخابياً. وفي يوم الانتخابات عمل المجلس الوطني على مراقبة الانتخابات من خلال إقامته ست غرف عمليات في الدمام والإحساء وأبها ونجران وجازان والباحة، ومركزين إقليميين في مدينتي أبها والدمام.

• الآليات المتبعة في المرحلة الثالثة من المراحل الانتخابية:

اتبع المجلس في المرحلة الثالثة (مناطق مكة المكرمة والمدينة المنورة والقصيم وحائل وتبوك والجوف والحدود الشمالية) الإجراءات نفسها التي تم اتباعها في المرحلة الثانية ؛ فقد وضع المجلس على الأقل مراقبين في كل مركز. وعلى الرغم من ذلك التوجه إلا أنه بقي عدد من المراكز لم يتمكن المجلس من مراقبتها لعدم توفر المراقبين كما هي الحال في المرحلة الثانية. وقد شارك في المرحلة الثالثة ٦٧٦ مراقباً في ٢٥٨ مركزاً انتخابياً. وفي يوم الانتخابات عمل المجلس الوطني على مراقبة الانتخابات من خلال إقامته ثمان غرف عمليات في مكة المكرمة وجدة والطائف والمدينة المنورة وتبوك وبريدة وحائل والجوف، ومركزين إقليميين في جدة وحائل.

وقد حرص المجلس على وضع آلية لتواجد أعضائه في غرف العمليات التي أقيمت في اليوم الانتخابي في المدن الرئيسة في مناطق الانتخابات، وذلك لمراقبة سير الانتخابات ومتابعة العملية بشكل أكثر تفصيلاً ودقة، ولكي يتواصلوا باستمرار مع المراقبين والمنسقين في مختلف المدن والمحافظات للإجابة عن الأسئلة وإعطاء التوجيهات والتدخل لحل بعض الإشكاليات التي تنشأ مع بعض مسؤولي اللجان المحلية للانتخابات كما حصل في المرحلة الأولى من العملية الانتخابية عندما لم يكن دور مراقبي المجلس معروفاً لأعضاء اللجان الانتخابية بشكل جيد.

كما تم وضع آلية لتحليل استمارات المراقبة الخاصة بالاقتراع التي ترد عن طريق الفاكس إلى غرف العمليات من جميع المراقبين في المناطق الإدارية التي كانت تتم فيها العملية الانتخابية ؛ إذ شكل المجلس الوطني من بين أعضائه فريقاً متخصصاً يعمل بشكل متواصل لتحليل وتصنيف نتائج عملية المراقبة أولاً بأول منذ لحظة وصول استمارات المراقبة من المناطق المختلفة، وذلك باستخدام الأساليب العلمية المتطورة، فكان ينظَم في يوم الانتخاب نفسه مؤتمر صحفي بعد انتهاء الانتخابات بساعتين يشرح فيه ملاحظاته الأولية، ثم يصدر تقريره النهائي عن مراقبة الانتخابات في المنطقة بعد أيام، يلحق به فيما بعد التقرير الشامل الذي يعبر عن ملاحظات المجلس النهائية حول إجراءات

الانتخابات في المناطق المختلفة من المملكة. وهذا التقرير يعبر عن رأي المجلس في مجمل عملية الانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية بكل مراحلها.

- **التمويل:**

وحرصاً على استقلالية الدور الرقابي للمجلس الوطني لمراقبة الانتخابات وحياديته بادرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى تحمّل جميع النفقات المالية لمراقبة الانتخابات انطلاقاً من دورها الرائد في العمل على حماية حقوق الإنسان. ولم تستبعد الجمعية والمجلس إمكانية مشاركة الشركات الوطنية الكبرى غير المرتبطة بالمرشحين في دعم هذه العملية ولذلك خاطب المجلس بعض الشركات والمؤسسات المالية الكبرى للمساهمة في تمويل النفقات ولكن لم تقَدم أية تبرعات مما جعل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تتحمل وحدها كل النفقات المالية لأعمال مراقبة الانتخابات.

ورش العمل...

لضمان قيام المراقبين بمهامهم على الوجه الأكمل تمت دعوتهم لحضور ورشة العمل التي يعقدها المجلس في الأسبوع الذي يسبق الانتخابات، ويتم خلالها شرح أهداف المجلس الوطني لمراقبة الانتخابات، وبيان أهداف المراقبة وإجراءاتها، كما يتم شرح مفردات استمارتي الاقتراع والفرز، وكذلك يتم تزويد المراقبين بالإرشادات اللازمة لأداء مهامهم (انظر ملحق ٣).

وقد قام أعضاء المجلس الوطني لمراقبة الانتخابات بتنفيذ خمس عشرة ورشة عمل لتدريب المراقبين شملت كل من الرياض و الدمام والإحساء وأبها ونجران وجازان والباحة وجدة ومكة المكرمة والطائف والمدينة المنورة وبريدة وحائل وتبوك والجوف.

جدول رقم (٢) : ورش العمل التي أقيمت في المناطق والمدن المختلفة

المنطقة	المدينة	تاريخ الورشة
الرياض	الرياض	٢٠٠٥/٢/٧م ١٤٢٥/١٢/٢٧هـ
الشرقية	الدمام / الإحساء	٢٠٠٥/٢/٢٤م ١٤٢٦/١/١٥هـ
عسير	أبها	٢٠٠٥/٢/٢٤م ١٤٢٦/١/١٥هـ
نجران	نجران	٢٠٠٥/٢/٢٤م ١٤٢٦/١/١٥هـ
الباحة	الباحة	٢٠٠٥/٢/٢٤م ١٤٢٦/١/١٥هـ
جازان	جازان	٢٠٠٥/٢/٢٤م ١٤٢٦/١/١٥هـ
مكة المكرمة	جدة/ مكة المكرمة/ الطائف	٢٠٠٥/٤/١٤م ١٤٢٦/٣/٥هـ
المدينة المنورة	المدينة المنورة	٢٠٠٥/٤/١٤م ١٤٢٦/٣/٥هـ
تبوك	تبوك	٢٠٠٥/٤/١٤م ١٤٢٦/٣/٥هـ
القصيم	بريدة	٢٠٠٥/٤/١٤م ١٤٢٦/٣/٥هـ
حائل	حائل	٢٠٠٥/٤/١٤م ١٤٢٦/٣/٥هـ
الجوف	الجوف	٢٠٠٥/٤/١٤م ١٤٢٦/٣/٥هـ
الحدود الشمالية	عرعر	٢٠٠٥/٤/١٤م ١٤٢٦/٣/٥هـ

مـــراحل الانتـــخـــابات...

لقـد تمت الانتخـابات البلدية في المملكة العربـية السعـودية على ثلاث مراحل، وذلك على النحو التالي:

المرحلة الأولى: وشملت منطقة الرياض.

المرحلة الثانية: وشملت مناطق الجنوب (عسير والباحة ونجران وجازان) وكذلك المنطقة الشرقية.

المرحلة الثالثة: وشملت مناطق مكة المكرمة والمدينة المنورة وحائل وتبوك والجوف والقصيم والحدود الشمالية.

ويبين الجدول رقم (٣) المراحل الثلاث حسب تواريخ الانتخابات فيها والمناطق التي تمت فيها الانتخابات في كل مرحلة. ومن الجدير بالذكر أنَّ لجنة الانتخابات العامة بوزارة الشؤون البلدية هي التي نظمت وأشرفت على عملية الانتخابات البلدية في المملكة.

جدول رقم (٣) : مراحل الانتخابات في المملكة للعام ١٤٢٦هـ

المرحلة	المنطقة	تاريخ الانتخاب
الأولى	الرياض	٢٠٠٥/٢/١٠م ١٤٢٦/١/١هـ
الثانية	الشرقية	٢٠٠٥/٣/٣م ١٤٢٦/١/٢٢هـ
	عسير	
	نجران	
	الباحة	
	جازان	
الثالثة	مكة المكرمة	٢٠٠٥/٤/٢١م ١٤٢٦/٣/١٢هـ
	المدينة المنورة	
	تبوك	
	القصيم	
	حائل	
	الجوف	
	الحدود الشمالية	

أولاً: المرحلة الأولى...

كانت المرحلة الأولى من الانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية تشمل منطقة الرياض بكل محافظاتها. وبعد الانتهاء من الإعداد لمراقبة الانتخابات قامت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالاتصال بجميع أعضائها الموجودين في منطقة الرياض الراغبين في مراقبة الانتخابات البلدية في مرحلتها الأولى، وكذلك فعلت باقي المؤسسات المشاركة في المجلس. وقد بلغ عدد المراقبين في هذه المرحلة ٢٤٠ مراقباً، موزعين على اللجان المشكلة لمراقبة المراكز الانتخابية في منطقة الرياض، إذ تم توزيع المراكز الانتخابية في منطقة الرياض على ٣٤ لجنة تغطي ٧٣ مركزاً داخل مدينة الرياض و٦٧ مركزاً في محافظات المنطقة. وهذه اللجان مكونة من ممثلين من مختلف مؤسسات المجتمع المدني المشاركة في عملية المراقبة. وتم التنسيق مع المراقبين الراغبين في المشاركة في مراقبة الانتخابات لحضور ورشة العمل التي حُدِّد لها يوم الخميس الموافق٢٠٠٥/٢/٧م، وذلك لشرح مختلف جوانب العملية الرقابية للمراقبين. وقد شارك معظم أعضاء المجلس في تنفيذ هذه الورشة، وساهموا بجهود كبيرة في شرح أهداف المجلس والمؤسسات المشاركة في العملية الرقابية، وقد كانت هذه هي أول ورشة تعقد في هذا الإطار، واستفاد منها كثير من المراقبين وأعضاء المجلس على حد سواء؛ إذ أثير فيها الكثير من التساؤلات التي أسست للمرحلتين التاليتين.

وقد عقد مؤتمر صحفي بعد الورشة تم فيه شرح مهام المجلس الوطني لمراقبة الانتخابات والجهود المزمع القيام بها، كما تم التنويه إلى دور مؤسسات المجتمع المدني التي تشارك في المجلس.

وفي يوم الانتخاب كانت هناك غرفة عمليات واحدة في مدينة الرياض تتابع سير العمل الرقابي للانتخابات وتتواصل مع المراقبين. كما تم في ذلك اليوم بعد إغلاق الصناديق بساعتين عقد مؤتمر صحفي استعرض فيه رئيس المجلس وأعضاؤه أهم الملاحظات التي وصلتهم من الميدان والتي تم تدقيقها لاحقاً. وقد تبين أن هناك عدداً من الملاحظات المتكررة في مراكز عديدة في مختلف المراحل سنذكرها ضمن نتائج المراقبة العامة. أما الملاحظات الخاصة بهذه المرحلة فقد كان من أبرزها ما يلي:

١- توقف الانتخاب في أربعة مراكز شرق مدينة الرياض، هي: مركز ١٢ ومركز ١٧ ومركز ١٩ ومركز ٢٠، واستمر التوقف بين عشرين دقيقة إلى ساعة، وذلك نتيجة حدوث ارتباك خارج المركز الانتخابي بسبب اجتهاد خاطئ من عدد من مسئولي التنظيم في محاولة منهم لتنظيم الناخبين الذين تدافعوا على تلك المراكز بكثرة.

٢- عدم وعي بعض رؤساء اللجان الانتخابية الحكومية ونوابهم في تلك المراكز بمهمة المراقبين ودورهم وأماكن جلوسهم وما يمكنهم القيام به؛ مما أثر في مستوى التعاون معهم وجعلهم يجتهدون في تسهيل أو عدم تسهيل أداء مهامهم.

٣- التأخر في التأكد من وجود أسماء المرشحين في القوائم، وعدم حضور بعض الموظفين في الوقت المحدد، والحديث الطويل بين بعض الموظفين وبعض الناخبين دون حاجة إلى ذلك.

٤- وجود نسخ من أوراق الاقتراع ذات صفحات مزدوجة أو ناقصة، فتم استبدال أوراق صحيحة بها من قِبل لجنة الانتخابات. كما أن أوراق الاقتراع كانت مكتوبة بالبنط الصغير فكانت أسماء المرشحين غير واضحة؛ مما شكّل مشكلة كبيرة للناخبين، وخصوصاً أنَ الصفحة بها أسماء كثيرة جداً، مما تعذر قراءتها من قبل الناخبين، وخصوصاً من كبار السن وضعيفي النظر.

٥- كانت أرقام بعض المرشحين في ورقة الاقتراع غير متطابقة مع أرقامهم في قائمة الاقتراع؛ مَما أدى إلى خلط الأسماء والتأخير في العملية الانتخابية، فقد كان الناخب يضطر إلى البحث عن الاسم بدلاً من الرقم.

٦- بعض الناخبين ممن يحمل بطاقة انتخابية لم يجد اسمه ضمن قوائم المركز، والبعض الآخر لا يعرف إجراءات التصويت، ولا كيفية التصويت، ولا عدد المرشحين المطلوب التصويت لهم من كل دائرة انتخابية.

٧- إصابة موظفي اللجان الانتخابية بإرهاق شديد نتيجة العمل الطويل منذ الصباح الباكر؛ مما جعلهم يعانون بشكل أكبر أثناء عملية فرز الأصوات، وخصوصاً في مدينة الرياض.

٨- كان هناك نوع من القصور في تدريب بعض القائمين على عمليتي الفرز والعد ؛ إذ ظهر عليهم نوع من الارتباك، وخصوصاً عند جمع الأصوات وفرزها.

٩- في هذه المرحلة و نتيجة لحداثة التجربة على كافة المشاركين في عملية الانتخابات ، و كذلك مراقبتها فقد حدثت حالات قليلة من سوء الفهم بين المراقبين المستقلين و المسئولين الحكوميين عن بعض المراكز الانتخابية بشأن حدود الدور الرقابي ، و قد تَمت معالجة هذه الحالات في الحال من خلال اتصالات بين امانة المجلس و اللجنة العامة للانتخابات. و قد أعيد التأكيد في ورش العمل التي سبقت المرحلتين الثانية و الثالثة على المراقبين على الالتزام الدقيق بمعايير المراقبة و تجنب الدخول في مناقشات مع مسؤولي المراكز الانتخابية في الحالات التي تتطلب تدخلهم المباشر لضمان سلامة عملية الاقتراع.

ثانيـــاً: المرحلة الثـــانيـــة...

كـانت المنطقـة الشرقـية ومـناطق الجنوب (عسـيـر والباحـة ونجـران وجـازان) هـي المناطق التـي تم الانتـخـاب فـيـهـا فـي المرحلة الثانيـة. وقد تم التنسيـق مع أعضاء مـؤسسات المجـتمع المدني فـي تلك المناطق للمـسـاهمة في عـمليـة المراقبـة ؛ إذ خصـصت كل جمعية من الجـمعيات المشاركة منسقاً يستـقبل طلبات الراغبين من المتطوعين في المراقبة والتواصل معـهم والترتيب لإقامة ورشة العـمل وتسليم اسـتمـارات مراقـبة الاقـتـراع والفرز إلى المراقـبين واستلامها منهم بعد انتهاء العملية الانتخابية.

وقـــد تمَ الآتـــي:

١- أقـيـم عـدد من ورش العـمل في الدمـام والإحـسـاء وأبـهـا والبـاحـة وجـازان ونجران لشـرح المطلوب من المراقـبين أثناء الانتخابات والإجابة عن أسئلتهم.

٢- إنشاء غرفـة عمليات لمتابـعـة سير الانتخـابات في الدمام والأحساء ونجران وجازان والباحة وأبها.

٣- إنشاء غرفتي عمليات إقليميتين في كل من الدمام وأبها؛ لتتـوليا جمع الملاحظـات وصياغـة البيان الصـحفي الذي أعلن على الصحافة بعد انتـهاء الانتخابات بساعتين وبين فـيـه أعـضـاء المجـلس الوطني لمراقـبـة الانـتـخـابات أهم ملاحظاتهم على العملية الانتخابية في تلك المرحلة.

ومن الملاحظ أنَ العملية الانتخابية قد مرت بشكل هادئ في هذه المرحلة ما عدا بعض الملاحظات المتكررة في المرحلتين الأخريين السابقة واللاحقة، وبعض الملاحظات الخاصة في عدد من المراكز، وهو ما سيرد تناوله عن كل منطقة على حدة فيما يأتي:

المنطقة الشرقية:

بلغ عدد المراقبين في المنطقة الشرقية (٧٧) مراقباً في الأحساء ومحافظاتها، و(١٨٣) مراقباً في بقية محافظات المنطقة الشرقية، موزعين على (١٠٦) مركزاً انتخابياً، منها (٣٨) مركزاً بمحافظة الأحساء وتوابعها، و(٦٨) مركزاً في محافظة الدمام و القطيف و حفر الباطن والمحافظات الأخرى التابعة للمنطقة. وقد شهدت المنطقة الحالة الوحيدة لإعادة التصويت وذلك في المركز الانتخابي (٣٦٥) في حفر الباطن بعد توقفها نتيجة التزاحم الشديد و ضعف التنظيم الأمر الذي تسبب في استياء الناخبين تبعه اجتياح بعضهم للمركز و تعطيل عملية الاقتراع. و قد زاد من حالة الاستياء بين الناخبين محاولة أحد الموظفين تنظيم الناخبين من خلال جمع بطاقاتهم الانتخابية والمناداة عليهم مَا أثار شكوكهم. كما شهد المركز الانتخابي (٣٦٤) في حفر الباطن أحداثا مماثلة عطلت العملية الانتخابية. وقد أشار المجلس في مؤتمره الصحفي الذي عقده بعد انتهاء الاقتراع مباشرة إلى أن ما حدث في ذلك المركز وفي المركز (٣٦٤) قد أخَل بعملية الاقتراع.

أما ابرز الملاحظات التي رُصدت في هذه المنطقة فكانت على النحو التالي:

١- ألغت لجنة الطعون ترشيح أحد المرشحين في الدائرة الأولى و كان ذلك في وقت متأخر جداً ، و قبل بدء عملية الاقتراع بساعات مَا أحدث ارتباكاً لدى الناخبين حيث لم يحذف اسمه من قوائم المرشحين النهائية، وقد أثر ذلك في الناخبين؛ إذ اعتقد البعض أنَ القرار شائعة وليس صحيحاً، وخصوصاً في ظل وجود أصوات تقول " إنَ الأمر على ما هو عليه، وإنَ عليهم عدم الاهتمام بالإعلانات التي وضعتها إدارة المركز الانتخابي". كما لوحظ في المركز رقم (٣٣٥) أنَه تَم منع بعض الناخبين من التصويت مع وجود بطاقات انتخابات معهم، والسبب عدم وجود أسمائهم في القائمة النهائية.

٢- وجود أكثر من ناخب خلف الستارة عدة مرات، كما لاحظ أحد كبار السن أنَ الموظف الذي ملأ الاستمارة له لم يسأله عن المرشحين الذين يريد ترشيحهم وإنمَا قام بتعبئة الاستمارة وحده وطلب منه وضعها في الصندوق، ولوحظ أنَ أحد الناخبين اتهم أحد موظفي المركز باختيار مرشح يختلف عن المرشح الذي يريد انتخابه مستغلاً كونه أمياً.

٣- وجود تجمعات من الناخبين أمام المركز حتى بعد التصويت، وذلك للتأثير في الناخبين، وربما يكون ذلك نتيجة لإهمال أفراد الأمن ؛ إذ لم يتدخلوا لتنظيم التزاحم أمام المركز.

٤- لوحظ في المركز رقم (٣٦٤) وجود فوضى وازدحام وعدم تنظيم داخل المركز؛ مما أدى إلى توقف التصويت أكثر من ساعتين، ثم بدأ الاقتراع مرة أخرى، ولكن الفوضى ازدادت؛ فأوقف التصويت مرة ثانية. كما كانت صناديق الاقتراع قريبة من أنظار الناخبين؛ مَا يسهل التأثير فيهم. و لوحظ أنَ عدد رجال الأمن لم يكن كافياً، وأنَه لا يوجد اهتمام كافٍ بأوراق الناخبين.

٥- وفي المركز (١٥١) لاحظ المراقبون نقصاً كبيراً في عدد أعضاء اللجنة المحلية. ولاحظ المراقبون حضور شخصيات مهمة إلى المركز؛ مما جعل أعضاء اللجنة يتعاطفون معهم ويسمحون لهم بتعبئة أوراقهم على طاولة الرئيس وليس خلف الستائر.

٦- وجود شخص يسمى المستشار الديني في المركز رقم (١٥٩)، وهو أعلى من رئيس المركز، وكان يتحدث مع المرشحين بشكل مكثف. ولاحظ المراقبون أنَه تم توزيع إعلانات بكثرة خارج المركز الانتخابي، وأنَ هناك سيارات ملصق عليها إعلانات دعائية تقف قرب المركز.

٧- قيام مجموعة من المواطنين بإنشاء مجلس خارج المركز تم فيه توزيع منشورات فيها أسماء مرشحين، وذلك في المركز رقم (١٧١).

٨- أنَ لجنة الانتخابات هي من أهل البلد، وذلك كما في المركز رقم (١٧٣)، إذ إنَ مساعد رئيس اللجنة هو مدير بلدية العيون، وكذلك أعضاء اللجنة من موظفي البلدية، وقد سبَّب لهم ذلك بعض الإحراج في التعامل مع أبناء البلد في عملية تطبيق التعليمات.

٩- حدوث بعض اللبس فيما يتعلق بنسخة طلب قيد الناخبين، فقد احتفظ الناخبون بها في بادئ الأمر بعد التصويت، وحاول بعضهم استغلال ذلك للتصويت مرة أخرى. وقد تم تمديد الوقت في المركز تعويضاً عن فترة التوقف التي حدثت بسبب سوء التنظيم.

المناطق الجنوبية:

تم إنشاء مركز إقليمي في مدينة أبها لمراقبة سير العملية الانتخابية في المناطق الجنوبية. وكان هناك بعض الملاحظات المتكررة في هذه المناطق كما هي الحال في المرحلة الأولى، كما كانت هناك ملاحظات خاصة في بعض المراكز نستعرضها في حديثنا عن كل منطقة فيما يأتي:

أ- منطقة عسير:

كان هناك ٤٧ مركزاً في منطقة عسير ومحافظاتها. وقد تم وضع قائمة بالمراقبين في هذه المراكز من المتطوعين من أعضاء الجمعيات المشاركة، وقد بلغ عددهم ١١٦ مراقباً، تم إعطاؤهم بعض التوجيهات والتعليمات في ورشة العمل التي أقيمت في مدينة أبها بالتعاون مع الغرفة التجارية الصناعية بأبها. وقد عقد بعض أعضاء المجلس الوطني لمراقبة الانتخابات بعد انتهاء العملية الانتخابية في مرحلتها الثانية بساعتين مؤتمراً صحفياً بينوا فيه أهم الملاحظات

التي وردتهم من المراقبين، وقد كان من أبرز تلك الملاحظات ما يلي:

١- انقطاع التيار الكهربائي في مركز (٢١٥) بسبب عطل خارج عن الإرادة من بداية الاقتراع حتى الساعة التاسعة والنصف صباحاً.

٢- عدم استخدام الحاسب الآلي في جميع المراكز بمنطقة عسير على الرغم من أنَه كان سيسهل سير العملية الانتخابية كثيراً.

٣- ضيق مكان الانتخاب؛ مَا أدى إلى بعض التزاحم، وخصوصاً في الفترة الصباحية في المركز رقم (٢٢٠). ويظهر أنَ التزاحم كان بسبب النقص الشديد في توعية الناخبين.

٤- دخول بعض رجال الأمن إلى داخل المركز رقم (٢٣٣) وجلوسهم لمراقبة العملية الانتخابية، وقد تم إخراجهم بعد فترة وجيزة من قبل رئيس المركز.

٥- كان هناك نقص في عدد رجال الأمن قرب المركز رقم (٢٤٤)، وخصوصاً أنَ هذا المركز يقع قرب الحدود اليمنية، وكان بعض الناخبين يدخل إلى المركز متوشحاً بالسلاح الأبيض والمسدسات بأنواعها.

٦- محاولة بعض المرشحين في المركز رقم (٢١٦) التحدث إلى لجنة الانتخابات والاطلاع على أوراق الناخبين عند وضعها في الصناديق ومحاولة التأثير فيهم.

٧- لوحظ استخدام العصبية القبلية للتأثير في الناخبين في المركز رقم (٢١١)، إلا أنَ ذلك لم يستمر ؛ إذ تمت معالجة الأمر من قبل اللجنة.

٨- عدم توفر الأدوات المناسبة لإغلاق صناديق الاقتراع مثل الشمع في معظم المراكز؛ مما دفع اللجنة إلى استخدام لاصق عادي لإغلاقها.

ب- منطقة الباحة:

اشتملت منطقة الباحة على ١٦ مركزاً انتخابياً غطت كل محافظات المنطقة ومدنها. وقد تطوع لمراقبة الانتخابات في منطقة الباحة ٣٢ مراقباً معظمهم من المعلمين، بالإضافة إلى منسق الاتصال والمراقبة في المنطقة. وقد عقدت لهم ورشة عمل بمدينة الباحة حضرها الجميع، وتم شرح أهداف المجلس والمهمات الرقابية التي يقوم بها المراقبون واستمارتي مراقبة الاقتراع والفرز، كما تمت الإجابة عن كل الأسئلة.

وكانت منطقة الباحة أيضاً هادئة ولم يحدث فيها مخالفات جوهرية، وقد استعرض المؤتمر الصحفي الذي عقد في مدينة أبها أهم وأبرز الملاحظات التي تم رصدها من قبل مراقبي الانتخابات، وهي في الواقع قليلة ومتكررة في المراحل والمناطق الأخرى، ومن تلك الملاحظات ما يأتي:

١- بعض الناخبين في المركز رقم (٢٤٦) لا يعرفون طريقة التصويت، ولا العدد المسموح لهم بانتخابه من المرشحين، ويدل ذلك على النقص الشديد في توعية الناخبين في هذه المنطقة بإجراءات التصويت.

٢- وجود أخطاء في بطاقات بعض الناخبين؛ مما عاقهم عن التصويت في البداية، إلا أنَ اللجنة الانتخابية عملت على تلافيها.

٣- دخول المرشحين ومندوبيهم داخل المركز رقم (٢٤٧) أثناء وقت الاقتراع بصفة متكررة لمحاولة الضغط على الناخبين والتأثير فيهم بواسطة توزيع المنشورات.

٤- رفض أعضاء لجنة الفرز بالمركز رقم (٢٦١) إطلاع المراقبين على عدد الأصوات، وطُلب منهم مغادرة المركز عند إعادة عملية الفرز بعد أن غادر المرشحون المركز.

ج- منطقة نجران:

كان في منطقة نجران ومحافظاتها ١٢ مركزاً انتخابياً، قام بمراقبة سير العملية الانتخابية فيها ٣٢ مراقباً، وقد تَم تدريبهم في ورشة العمل التي نفذت في مدينة نجران قبل الانتخابات بأسبوع. ولم تخلُ الانتخابات في منطقة نجران كغيرها من المناطق من بعض الملاحظات المتكررة التي لم تكن جوهرية سنذكرها ضمن الملاحظات العامة.

وقد أعلن المجلس في مؤتمره الصحفي الذي عقده في مقره الإقليمي بمدينة أبها الذي كان يراقب منه سير العملية الانتخابية في مناطق الجنوب أهم تلك الملاحظات بعد ساعتين من إغلاق صناديق الاقتراع. أما الملاحظات الخاصة بمنطقة نجران فمنها ما يأتي:

١- تأخر فتح مركز رقم (١٩٥) ثلاث ساعات وخمساً وأربعين دقيقة، وذلك بسبب الازدحام الشديد من الناخبين وعدم تنظيم الحركة خارج المركز، وقد تَم فتح المركز بعد ذلك في تمام الساعة العاشرة وخمس وأربعين دقيقة، ثم توقف المركز مرة أخرى بسبب الازدحام الشديد والتدافع بين الناخبين، ولكنه استأنف عمله بعد نصف ساعة، وبعد ذلك تواصلت عملية الاقتراع حتى النهاية. وقد تم التأكد من تمديد فترة الاقتراع إلى نحو الساعة الثامنة مساءً.

٢- شهدت بعض المراكز الانتخابية بمنطقة نجران حالات من عدم الانتظام في الساعات الصباحية الأولى نتيجة وجود المرشحين وتعالي أصواتهم في محاولة للتأثير في الناخبين. وقد استطاعت لجنة الانتخابات المحلية تهدئة الوضع والسيطرة عليه.

٣- وجود فوضى داخل المركز رقم (١٨٧) في بداية الاقتراع، ووجود أشخاص خارج المركز يعملون لصالح بعض المرشحين للتأثير في الناخبين.

٤- وجود موقع انتخابي لمرشح قرب المركز الانتخابي رقم (١٩٣). والملاحظ أنه لم تتم إزالة الملصقات واللوحات الدعائية عن المركز حتى يوم الاقتراع.

٥- حصول تصويت جماعي في فترة من الفترات في المركز رقم (١٩٦)، وربما يعود ذلك إلى جهل الناخبين وعدم تدخل اللجنة الانتخابية.

د- منطقة جازان:

كان هناك ٣٤ مركزاً انتخابياً في منطقة جازان شمل كل المحافظات، وقد تابع سير العملية الانتخابية ٩٤ مراقباً، عقدت لهم ورشة عمل بالنادي الأدبي بجازان تم خلالها إطلاعهم على أهداف مراقبة الانتخابات وعلى استمارتي مراقبة الاقتراع والفرز، وتم تدريبهم على ملاحظة المخالفات، وكذلك تمت الإجابة عن أسئلتهم حول مهامهم وصلاحياتهم وبعض الموضوعات العامة.

وبعد إغلاق الصناديق بساعتين تم إعلان نتائج المراقبة لمنطقة جازان من خلال المؤتمر الصحفي الإقليمي الذي عقد في مدينة أبها، وذلك بناء على ما ورد من المراقبين ومن منسقي الانتخابات في منطقة جازان. وقد كانت عملية الانتخابات في منطقة جازان كما هي الحال في غيرها من مناطق الجنوب خالية من الملاحظات الجوهرية، إلا أنَ هناك بعض الملاحظات المتكررة في مراحل الانتخابات نعرضها في الملاحظات العامة.

وقد كانت هناك بعض الملاحظات الخاصة التي تم تلافي أغلبها حال ظهورها، ومن تلك الملاحظات ما يلي:

١- تأخر فتح أبواب المركز رقم (٢٧٤) للتصويت مدة خمس دقائق؛ مما أدى إلى بعض الفوضى.

٢- عدم الانتظام وشدة التزاحم في المركز رقم (٢٧٨) والمركز رقم (٢٨٩) بسبب كثرة الناخبين الأميين، وقد عملت لجنة الانتخابات على تلافي ذلك.

٣- وجود عدد كبير نسبياً من صناديق الاقتراع في بعض المراكز الانتخابية بمنطقة جازان غير مشمعة بشكل مقبول، وربما يعود الأمر إلى عدم توفر المواد اللازمة لذلك.

٤- إغلاق الباب الخارجي لحفظ النظام مدة ثلث الساعة في المركز رقم (٢٦٧)؛ مما أثار شكوك الناخبين وبعض اللغط.

٥- وجود صندوق اقتراع واحد في المركز رقم (٢٨٠)، وهذا لم يكن كافياً البتة لحاجة المركز، نظراً إلى أن عدد المسجلين كان كبيراً.

ثالثاً: المرحلة الثالثة...

شملت المرحلة الثالثة من الانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية سبع مناطق، هي: مكة المكرمة والمدينة المنورة وتبوك والقصيم وحائل والجوف والحدود الشمالية.

وسوف نستعرض هنا أبرز نتائج عملية مراقبة الانتخابات لكل منطقة كما جاءت في التقارير المرحلية التي تم إعدادها مسبقاً، وهي على النحو التالي:

منطقة مكة المكرمة:

تعدُّ منطقة مكة المكرمة من أكبر المناطق الإدارية في المملكة، ولذلك فقد كان بها ١١٩ مركزاً انتخابياً، وعمل في مراقبة سير العملية الانتخابية بها ٢٦٧ مراقباً من مختلف مؤسسات المجتمع المدني. وقد نُفِّذ بهذه المنطقة ثلاث ورش عمل بجدة ومكة المكرمة والطائف لتدريب المراقبين وإطلاعهم على أهداف ومهام المراقبة، ومناقشة استمارتي الاقتراع والفرز معهم، والإجابة عن أسئلتهم. وقد تمت مراقبة سير العملية الانتخابية في منطقة مكة المكرمة من خلال المراقبين والمنسقين المتابعين لهم وكذلك من خلال غرف العمليات الموجودة في جدة ومكة المكرمة والطائف، ثم أعلنت أهم الملاحظات في المؤتمر الصحفي الإقليمي الذي عُقد في جدة بعد إغلاق الصناديق بساعتين، وكانت في معظمها تكراراً لبعض الملاحظات في مناطق سابقة، وسنعرضها بشكل إجمالي في الملاحظات العامة.

ومن أبرز الملاحظات الخاصة حول الانتخابات في منطقة مكة المكرمة ما يلي:

١- كثرة استخدام الجوالات بشكل لافت للنظر من قبل بعض المرشحين أو وكلائهم أو الناخبين داخل بعض المراكز الانتخابية مثل المركز رقم (٦٢٨) وكذلك المركز رقم (٦٠٦).

٢- وجود استمارات اقتراع لا تحمل الختم الرسمي في عدد من المراكز منها المركز رقم (٤١٨) والمركز رقم (٤٢٢) والمركز رقم (٦١٠).

٣- عدم حمل بعض العاملين في المركز بطاقاتهم الوظيفية التي تسهل التعرف إليهم والاستفسار منهم وتقدير تدخلهم بوصفهم من اللجنة المنظمة، وقد لوحظ ذلك في المركز رقم (٦٢٨) والمركز رقم (٦١٢).

٤- ضيق مساحة بعض المراكز الانتخابية؛ مما تسبب في تزاحم الناخبين في صالات الانتظار كما في المركز رقم (٤١٧) والمركز رقم (٦١٤)؛ مما أدى إلى تكدس في الممر المؤدي إلى منطقة التأكد من هوية الناخبين، بالإضافة إلى أنَه لم تُعْطَ الفرصة للمراقبين لملاحظة عملية مساعدة أحد أفراد اللجنة القائمة على الانتخابات الأميين وراء ستارة الاقتراع.

٥- الضغط على بعض الناخبين من قبل المرشحين أو وكلائهم للتصويت لهم، وذلك من خلال توزيع بعض البروشورات أو الكروت بالقرب من المراكز الانتخابية كما في المركز رقم (٦١٩) والمركز رقم (٦٢٥).

منطقة المدينة المنورة:

بلغ عدد المراكز الانتخابية في منطقة المدينة المنورة والمحافظات التابعة لها ٣٠ مركزاً انتخابياً، تابع سير العملية الانتخابية فيها ٦٠ مراقباً من المتطوعين لرقابة الانتخابات البلدية ضمن جهود المجلس الوطني لمراقبة الانتخابات. وقد عقدت لهم ورشة عمل بالمدينة المنورة قبل الانتخابات بأسبوع تم خلالها إطلاعهم على أهداف المجلس من مراقبة الانتخابات البلدية ودور المراقبين في ذلك، كما تم شرح استمارتي الاقتراع والفرز لهم، وتمت الإجابة عن أسئلتهم واستفساراتهم.

وفي يوم الانتخابات كانت هناك غرفة عمليات في المدينة المنورة يتابع من خلالها المنسقون سير العملية الانتخابية، وكذلك كانت تتم متابعة العملية من المقر الإقليمي للمتابعة بغرفة العمليات المخصصة لذلك بجدة.

وبعد إغلاق الصناديق بساعتين تقريباً تمَّ إعلان نتائج عملية مراقبة الانتخابات في منطقة المدينة المنورة ضمن المؤتمر الصحفي الذي عقد في مركز المراقبة الإقليمي الذي أقيم في جدة، وتَّم التنويه إلى بعض الملاحظات التي تكررت كثيراً في مناطق سابقة، كما تَّم رصد بعض الملاحظات الخاصة بمنطقة المدينة المنورة، ومنها ما يلي:

١- توقف تسجيل أسماء الناخبين عبر الإنترنت في المركز رقم (٤٣٥) للضغط الكبير على الشبكة؛ مما أدى إلى الاكتفاء

بتسجيل الناخبين عبر برنامج خاص باللجنة الوطنية للانتخابات؛ مما يدل على أن تقنية الحاسب لم تستخدم بنجاح خلال الترشيحات.

٢- لم يكن هناك أية خصوصية للعجزة وذوي الاحتياجات الخاصة في المركز رقم (٤٣٦)، ولم يتوفر في الموقع أي من خدمات الضيافة، ولم تظهر إعلانات تمنع استعمال الجوال، ولم يكن بعض الموظفين يرتدي الزي الرسمي السعودي.

٣- كان هناك توزيع لبطاقات إعلانية عن مرشحين في الدائرة رقم (٢) والدائرة رقم (٣٥) ، كما تَّم توزيع منشورات لبعض المرشحين قرب بعض مراكز الانتخاب داخل أحد المراكز، وهو المركز رقم (٤٣٤)؛ إذ دخل أحد الشبان ومعه ما يقارب ١٠٠ نسخة من إعلانات بعض المرشحين وتَّم إخراجه من المركز ومتابعته في الخارج. كما استمر عمل المركز حتى الساعة الخامسة وثمانٍ وعشرين دقيقة مساءً نظراً إلى الازدحام وضيق المساحة.

٤- كان هناك نقص في بعض أوراق القوائم، وخصوصاً أسماء قوائم الدائرتين ٣ و٤، كما كان هناك تكتل من مندوبي المرشحين لكي يحثُّوا المواطنين على انتخاب مرشحيهم، كما تكدس المقترعون داخل الصالة بشكل كبير من الساعة الحادية عشرة والنصف حتى الساعة الواحدة والنصف؛ مما جعل العملية الانتخابية تسير بشكل غير جيد.

٥- لم يكن تنظيم الخروج بعد عملية التصويت مناسباً في المركز رقم (٤٤٣)، مع ملاحظة رجوع بعض الناخبين عن طريق مسار الدخول، وعدم وجود لوحات إرشادية تبين صفة المسئولين وأماكن وجودهم، كما كانت غرفة التصويت غير سرية بسبب كثرة سقوط الستائر عنها.

٦- تَّم إغلاق المركز رقم (٤٥٣) بناءً على أمر رئيس المركز؛ نظراً إلى انقطاع التيار الكهربائي، ومن ثُمّ تَّم تأخير إغلاق الصناديق مدة ربع ساعة في نهاية اليوم.

٧- كان عدد أفراد الشرطة حول المركز رقم (٤٦٠) غير كافٍ في الساعات الأولى؛ مما أدى إلى تزاحم الناخبين عند مدخل الاقتراع، وهو ما ضاعف من مسؤوليات أعضاء اللجنة، وقد كانت صالة الاقتراع دون تكييف؛ مما عقَّد الوضع قليلاً.

٨- كانت بعض أوراق الاقتراع غير كاملة، وبعضها مكرر الألوان، ولوحظ نقص الصفحة الخامسة في بعض الاستمارات، وقد تم تغييرها في الحال.

منطقة تبوك:

كان هناك في منطقة تبوك ومحافظاتها ٢٠ مركزاً انتخابياً، راقب سير الانتخابات فيها ٦٤ مراقباً من المتطوعين بالمجلس الوطني لمراقبة الانتخابات. وقد تم عقد ورشة عمل بالغرفة التجارية الصناعية بتبوك تم خلالها تعريف المراقبين بدور المجلس الوطني لمراقبة الانتخابات وأهدافه والمطلوب منهم أثناء المراقبة، كما تم إطلاعهم على استمارتي الاقتراع والفرز والإجابة عن أسئلتهم واستفساراتهم. وقد أقيمت غرفة عمليات يوم الانتخاب في الغرفة التجارية الصناعية بتبوك لمتابعة سير العملية الانتخابية، وكان يشرف عليها منسقو مراقبة الانتخابات في منطقة تبوك، إضافة إلى المتابعة التي كانت تتم من المقر الإقليمي لمراقبة الانتخابات في جدة.

ولم يكن هناك ملاحظات جوهرية على سير الانتخابات في منطقة تبوك، إلا أن هناك بعض الملاحظات التي تكررت في مناطق سابقة ، وقد تَّم التنويه إليها في المؤتمر الصحفي الإقليمي الذي عقد في جدة بعد إغلاق الصناديق بنحو ساعتين.

وأيضاً كانت هناك بعض الملاحظات الخاصة التي رصدها المراقبون في بعض المراكز الانتخابية في منطقة تبوك، ومنها ما يلي:

١- عدم وجود تجاوب مع المراقبين من قبل بعض رؤساء المراكز كما كان الحال في المركز رقم (٥٢٥)؛ وذلك لعدم وعيهم دور المراقبين وأهميته، وعدم معرفة بعض أعضاء اللجنة الواجبات المنوطة بالمراقبين.

٢- وجود ضغط على بعض الناخبين في بعض المراكز الانتخابية من قبل المرشحين لحملهم على التصويت لهم كما كان الحال في المركز رقم (٥٣٠) والمركز رقم (٥٣٨).

٣- محاولة بعض المرشحين التجمع مع بعض الناخبين خارج المركز في محاولة للضغط عليهم للتصويت لهم.

٤- حضور بعض رجال الأمن واطلاعهم على عملية الترشيح في بداية عملية الاقتراع في المركز رقم (٥٣٦) دون أي مبرر. ولكن بعد ذلك تم استبعادهم خارج المركز.

٥- وجود مواقع بعض المرشحين قريبة جداً من بعض المراكز الانتخابية كالمركز رقم (٥٤٤)، ووجود بعض أقارب المرشحين ضمن أعضاء اللجنة الانتخابية.

منطقة القصيم:

شملت منطقة القصيم (٣٩) مركزاً توزعت بين مختلف محافظات القصيم. وقد تولى مراقبة سير الانتخابات فيها (١٢٧) مراقباً. وقد تَّم عقد ورشة عمل بجامعة القصيم لتدريب المراقبين وإطلاعهم على أهداف مراقبة الانتخابات والمهام المطلوبة منهم. كما تَّم استعراض استمارتي مراقبة الاقتراع والفرز معهم. وإجابة أسئلتهم واستفساراتهم. وفي يوم الانتخاب تَّم إقامة غرفة عمليات بمدينة بريدة تولى من خلالها منسقو المراقبة متابعة سير عملية مراقبة الانتخابات. إضافة إلى المراقبة التي قام بها أعضاء المجلس الوطني لمراقبة الانتخابات من المقر الإقليمي لمراقبة الانتخابات في المناطق الشمالية من المملكة العربية السعودية الذي كان مقره في مدينة حائل. لم تُشر النتائج إلى وجود ملاحظات جوهرية على سير العملية الانتخابية في منطقة القصيم. إلاَّ أنَّه كانت هناك بعض الملاحظات المتكررة في مناطق أخرى سنذكرها في الملاحظات العامة.

أما الملاحظات الخاصة ببعض المراكز في منطقة القصيم. وهي ملاحظات غير جوهرية. فمنها ما يلي:

١- لاحظ المراقبون في المركز رقم (٣٨١) أختلافاً في تسلسل أرقام المرشحين؛ مما سبب بعض الإرباك خوفاً من الخطأ في اختيار المرشح المرغوب التصويت له.

٢- مصاحبة أحد أعضاء لجنة الانتخابات في المركز رقم (٣٨٩) المقترعين داخل غرفة الاقتراع ومحاولة التأثير فيهم.

٣- وضع في المركز رقم (٣٩٢) صندوق لكنه لم يُعْطَ رقماً، كما أن التكييف داخل هذا المركز لم يكن جيداً.

٤- تم منع الناخبين الذين لا يحملون بطاقة الأحوال المدنية من التصويت على رغم حصولهم على بطاقة الانتخاب كما حدث في المركز رقم (٣٩٦) في البدائع، كما كان هذا المركز غير ملائم لعملية الاقتراع، وغير مهيأ بالشكل المطلوب لتسهيل عملية الاقتراع.

منطقة حائل:

كان هناك ٢٤ مركزاً انتخابياً في منطقة حائل ومحافظاتها، وقد تولى عملية مراقبة الانتخابات البلدية فيها ٧٤ مراقباً. وقد تم عقد ورشة عمل تدريبية للمراقبين في مدينة حائل لتعريفهم بأهداف المراقبة على الانتخابات البلدية وكيفية القيام بها، كما تم شرح استمارتي مراقبة الاقتراع والفرز، وكذلك الإجابة عن أسئلتهم واستفساراتهم.

وقد كانت مدينة حائل هي مقر غرفة عمليات مراقبة الانتخابات البلدية في المناطق الشمالية من المملكة؛ لذلك فقد تولى المركز الإقليمي في حائل متابعة سير العملية الرقابية على الانتخابات فيها، و أقيم مؤتمر صحفي بعد إغلاق الصناديق بساعتين تقريباً تم فيه شرح بعض الملاحظات التي لم تكن جديدة على مراقبي الانتخابات المشاركون في المراحل السابقة.

وقد أشارت النتائج إلى عدم وجود ملاحظات جوهرية في المراكز الانتخابية بمنطقة حائل، إلا أن هناك بعض الملاحظات على بعض المراكز، ومنها ما يلي:

١- عدم توفر الجو الهادئ والتنظيم الكافي في المركز رقم (٥٥١)، وذلك بسبب كثرة الأميين الذين أدوا إلى بطء عملية التصويت صباحاً كونهم الأكثر. كما كان في المركز نفسه تدخل من أحد مندوبي المرشحين ؛ إذ كان يقوم بتنظيم الدخول، بينما موظفو المركز مشغولون ببقية الإجراءات.

٢- وردت بعض الملاحظات حول توزيع مطويات تخص أحد المرشحين في المركز الانتخابي رقم (٥٤٦) والمركز رقم (٥٤٨) .

٣- تواجد رجال الأمن داخل الصالة المخصصة للتصويت، وذلك في المركز الانتخابي رقم (٥٥٣) .

٤- ورد عدد من حالات التأثير في الناخبين داخل المركز رقم (٥٤٧) وخارجه.

٥- لوحظ وجود أشخاص غير مصرَّح لهم داخل المراكز.

منطقة الجوف:

أقيم في منطقة الجوف والمحافظات التابعة لها ١٥ مركزاً انتخابياً، تولى متابعة عملية الانتخابات فيها ٤٤ مراقباً تم تدريبهم في ورشة العمل التي أقيمت في الجوف، وتم شرح أهداف عملية الرقابة لهم وكذلك المهام المنوطة بهم، بالإضافة إلى إطلاعهم على استمارتي مراقبة الاقتراع والفرز، وكذلك الإجابة عن الأسئلة والاستفسارات المطروحة منهم. وقد أقيمت غرفة عمليات بمنطقة الجوف لتتولى الإشراف على سير العملية الرقابية، إذ عمل منسقو المنطقة على متابعة سير الانتخابات ورقابتها من خلال التواصل مع المراقبين في الميدان، ثم نقل الملاحظات إلى المركز الإقليمي لمراقبة الانتخابات في المناطق الشمالية من المملكة. وقد عقد المركز الإقليمي الذي كان مقره مدينة حائل مؤتمراً صحفياً بيَّن خلاله أبرز نتائج مراقبة الانتخابات في منطقة الجوف والمناطق الأخرى التي تولَّى مراقبتها. وقد أشارت النتائج إلى عدم وجود ملاحظات جوهرية في المراكز الانتخابية بمنطقة الجوف، إلاَّ أنَّ الأمر لا يخلو من بعض الملاحظات المتكررة في عدد من المناطق السابقة وبعض الملاحظات الخاصة في مراكز محدودة، منها ما يلي:

١- بعض الموظفين لا يحملون بطاقاتهم التعريفية في المركز رقم (٥٥١) وكذلك في المركز رقم (٥٨٢)؛ مما أدى إلى الخلط بينهم وبين الناخبين.

٢- تم وضع مكان المراقبين في المركز رقم (٥٧٥) في موضع غير مناسب ولا يوفر الرؤية المناسبة لهم؛ مما عاق عمل المراقبين؛ إذ لم يتمكنوا من متابعة سير العملية الانتخابية.

منطقة الحدود الشمالية:

كان هناك ١١ مركزاً انتخابياً في منطقة الحدود الشمالية والمحافظات التابعة لها، وقد تولى الرقابة فيها (٢٢) مراقباً متطوعاً، وتم تدريبهم على عملية المراقبة في ورشة العمل التي تم تنفيذها في مدينة عرعر قبل بداية الانتخابات بأسبوع. وقد تم شرح العملية الرقابية وأهميتها وكيفية القيام بها، كما تم إطلاعهم على استمارتي الاقتراع والفرز، وكذلك تمت إجابة الأسئلة والاستفسارات المطروحة من المراقبين. وفي يوم الانتخابات تم وضع غرفة عمليات في مدينة عرعر لمتابعة سير عملية رقابة الانتخابات عن قرب، كما كانت هناك متابعة مستمرة من المركز الإقليمي لمراقبة الانتخابات في المناطق الشمالية الذي كان مقره مدينة حائل. وقد تم عقد مؤتمر صحفي بعد إغلاق الصناديق بنحو ساعتين تم فيه استعراض أبرز نتائج مراقبة الانتخابات في منطقة الحدود الشمالية، إذ اتضح أنه لم تكن هناك ملاحظات جوهرية، إلاَّ أنَّه يوجد بعض الملاحظات على بعض المراكز، منها ما يلي:

١- سرية الاقتراع للأميين كانت مفقودة بدرجة كبيرة في المركز رقم (٥٨٤) ؛ إذ كان يتم تعبئة استمارة الترشيح أمام الناخبين؛ مما يؤدي إلى إحراج الناخب.

٢- الضغط على الناخبين للتصويت لبعض المرشحين، وكان ذلك ظاهراً في المركز رقم (٥٩١).

٣- عدم إدراك الكثير من الناخبين أهمية وإجراءات التصويت في المركز رقم (٥٩٤) ، وخصوصاً أنَّ غالبيتهم من الأميين. ويدل ذلك على النقص الشديد في توعية الناخبين بحقوقهم ودور المجالس البلدية.

أبرز نتائج مراقبة الانتخابات...

أشارت النتائج العامة لمراقبة الانتخابات في المراحل المختلفة إلى أنَّ عمليات الاقتراع قد تمت - بحمد الله - بطريقة جيدة في مجمل الحالات والمراكز مع أنَّها تُجرى على هذا المستوى في بعض المناطق لأول مرة في التاريخ الحديث للمملكة العربية السعودية. وبتحليل الاستمارات التي وردت إلينا من مختلف المناطق على مستوى المملكة العربية السعودية يمكن استعراض النتائج التفصيلية التالية من خلال رصد الملاحظات المتكررة على سير عملية الانتخابات، وبناء على التصنيف الذي تم وضعه في استمارتي مراقبة الاقتراع ومراقبة الفرز ؛ اتضح بعد تحليل التقارير المختلفة عن المراحل الثلاث للانتخابات البلدية في المملكة للعام ٢٠٠٥م، وبناءً على المعايير العلمية التي تتفق إلى حدٍّ ما مع معظم المعايير العالمية، أنَّ هناك عدداً من الملاحظات المتكررة في مختلف المناطق والمراكز، وأنَّ هذه الملاحظات يمكن تصنيفها كما يلي:

أ- البيئة خارج مركز التصويت:

تبين من نتائج مراقبة الانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية أن البيئة التنظيمية لمعظم المراكز الانتخابية وما حولها كانت جيدة، إلاَّ أنَّ الأمر يختلف بسيطاً عندما يكون الحديث عن المراكز الانتخابية التي تم وضعها في مباني المدارس

المستأجرة أو استراحات البلديات أو البلديات؛ فقد كان مستوى التنظيم فيها أقل من جيد. وبما أنَّ هناك انتشاراً كبيراً للقرى والمدن الصغيرة في المملكة، وأنَّه قد يكون من الصعب وجود مبانٍ حكومية، فإنَّ المشكلة قد ظهرت في مختلف مناطق المملكة. وقد لوحظ عدم وجود رجال الأمن بالقرب من بعض المراكز أو تأخرهم في الحضور، وكذلك عدم وجود الوعي التام لدى بعض رجال الأمن بالدور المطلوب منهم في محيط المركز. كما لوحظ وجود حملات دعائية لبعض المرشحين بل توزيع منشورات دعائية قريباً من بعض المراكز الانتخابية. وقد وُجدت بعض الحالات المحدودة لمحاولات تأثير المرشحين في الناخبين أمام المراكز. ومن الملاحظات في هذا الجانب غياب الإرشادات التي تدل على مراكز التصويت إلاَّ في مدينة الرياض، فقد كانت متوفرة بشكل استثنائي.

ب- إجراءات التصويت:

تبين أنَّه تم مراجعة بطاقات الناخبين وتسجيل هوياتهم في مختلف مناطق المملكة كما هو المتبع، كما أنَّ السّرية المطلوبة قد توفرت للناخبين بشكل جيد. وكانت هناك ملاحظات بسيطة بشأن إجراءات التصويت ، من بينها أنَّ الستارة لم تكن كافية في بعض الأحيان، أو أنَّها غير مثبتة جيداً، أو أنَّه كان يشترك البعض في عملية التصويت خلف الستارة، إضافة إلى بعض الملاحظات حول دقة تصويت الأميين الذين يتولى موظفو اللجنة الكتابة

لهم. وبالإضافة إلى ما ذكر فقد كانت هناك مشكلة تكررت تقريباً في معظم المراكز الانتخابية، وهي إن لم تكن مشكلة جوهرية إلا أنَّه يمكن أن يكون لها أثر في عملية التصويت، ألا وهي استخدام الجوال داخل المراكز الانتخابية. وقد لوحظ تكرار تسجيل بعض الأسماء في بعض المراكز؛ ممَّا أدى إلى حرمان الناخبين المكررة أسماؤهم من التصويت ، كما غابت بعض أسماء المسجلين على الرغم من حصولهم على بطاقات انتخابية؛ وكان هذا إجحاف بحقهم الانتخابي، وربما أنَّ الأمر في البداية كان مرده نقص التوعية، وكان بالإمكان تلافي ذلك بإلغاء آخر مراكز تم التسجيل فيها والإبقاء على المركز الأول.

ج- سلوكيات الموظفين:

بذلت وزارة الشؤون البلدية والقروية العديد من الجهود في سبيل تدريب موظفي اللجان الانتخابية، ولعل ذلك ما ساعد على قيامهم بمهامهم بشكل جيد. ولم تكن هناك ملاحظات جوهرية إلا الجهل بدور المراقبين ومحاولة منعهم من الاطلاع والمراقبة، وخصوصاً في المرحلة الأولى من الانتخابات، وذلك لأنَّ دورهم لم يكن معروفاً ولم يتم التنبيه إليه بسبب أن المجلس الوطني لمراقبة الانتخابات لم يتشكل إلا متأخراً. وقد تقلصت المشكلة في المرحلتين الثانية والثالثة، إلا أنَّ المشكلة استمر ظهورها في القرى والمدن الصغيرة بشكل أكثر من المدن الكبيرة. وقد تكررت ملاحظة

عدم حمل بعض موظفي اللجان الانتخابية بطاقاتهم التعريفية، كما لوحظ ارتباك العاملين في بعض المراكز عند بداية عملية الاقتراع، وعدم قدرتهم على السيطرة على بعض المواقف. كما لوحظ أنَّ قلة عدد الموظفين في بعض المراكز الانتخابية لم يتناسب مع كثافة الناخبين المقترعين في المركز ممَّا تسبب في إبطاء عملية الاقتراع، بالإضافة إلى شكوى بعضهم من التعب و الإجهاد نظراً لطول ساعات عملهم و إشرافهم على عمليتي الاقتراع و الفرز خاصة في المناطق ذات الدوائر الانتخابية المتعددة التي استمر فيها الفرز لساعات الصباح الأولى من اليوم التالي.

د- مواد ومستلزمات الاقتراع:

كانت معظم المواد متوفرة في معظم المراكز، ولم يكن هناك نقص يعوق عملية الانتخابات، إلاَّ أنَّ بعض المراكز عانت من وجود نسخ من أوراق الاقتراع ذات صفحات مزدوجة أو ناقصة، وكان يتم استبدال أوراق صحيحة بها من قِبل لجنة الانتخابات. كما كانت كتابة أوراق الاقتراع بالبنط الصغير؛ مما جعل أسماء المرشحين غير واضحة، ومن ثمَّ تعَّذرت قراءتها من قبل الناخبين، وخصوصاً عندما يكون في الصفحة أسماء كثيرة جداً كما كان الحال في بعض المدن. وكانت أرقام المرشحين في ورقة الاقتراع غير متطابقة مع أرقامهم في قائمة الاقتراع في بعض المدن؛ مما أدى إلى خلط الأسماء والتأخير في العملية الانتخابية ؛ إذ يضطر الناخب إلى

البحث عن الاسم بدلاً من الرقم. كما كانت الستائر قليلة جداً في بعض المراكز؛ مما أدى إلى تأخير العملية الانتخابية وزيادة طول الطوابير التي ربما أدت إلى انسحاب بعض الناخبين. وفي بعض المراكز كانت الإضاءة ضعيفة، وفي البعض الآخر لم يكن هناك تكييف مناسب أو ظل كافٍ يقي من حرارة الشمس. وكانت هناك روائح مزعجة في بعض المراكز، وربما كان ذلك نتيجة الازدحام وعدم وجود أجهزة تكييف كافية، إضافة إلى عدم توفر مياه للشرب أو كافتيريا للإفطار.

سلوكيات الناخبين...

كانت عملية تصويت الناخبين في مناطق المملكة جيدة، فيما عدا بعض الممارسات التي حدثت بسبب جهل بعض الناخبين ، كما حصل في مركزيْن من مراكز مدينة الرياض وواحد في مدينة حفر الباطن و واحد في مدينة حبونا بمنطقة نجران. ويضاف إلى ذلك محاولات بعض المرشحين في بعض المراكز الضغط على الناخبين للتصويت لهم، إضافة إلى وجود بعض التحالفات بين المرشحين أو وكلائهم ودعوة الناس إلى التصويت لهم، وتوزيع بعض الكروت والقوائم على الناخبين.

كما شكَّل الناخبون مجلساً خارج أحد المراكز لحث الناس على التصويت لبعض المرشحين، ووجد في بعض المراكز بالمنطقة الشرقية أحد الدعاة كان أعلى من رئيس المركز، وكان يوجه الناخبين للتصويت لمرشحين معينين. وقد لوحظ وجود جهل في إجراءات الاقتراع لدى بعض الناخبين ؛ لأنَّها التجربة الأولى ولعدم وجود حملة إعلامية أو تعريفية كافية.

وبهذا يتضح لنا مما سبق أنَّ هناك تشابهاً كبيراً في كثير من الملاحظات على المناطق المختلفة، وأنَّ تلك الملاحظات قد تركزت في مراكز محدودة، ولا تشكل في رأي الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أو المجلس الوطني لمراقبة الانتخابات أي تأثيرات سلبية في سير ونزاهة ونجاح عملية الانتخابات في المملكة.

وفيما يلي تلخيص لأبرز نتائج مراقبة الانتخابات

١- عدم كفاية عملية التوعية الإعلامية بكل أشكالها للمرشحين والناخبين.

٢- سوء بيئة بعض المراكز الانتخابية؛ نظراً إلى الاعتماد على استخدام المدارس والدور المستأجرة بدلاً من المباني الحكومية.

٣- عدم التزام بعض المرشحين بالتوقف عن العملية الدعائية لهم في يوم الانتخابات، وإصرارهم هم ووكلائهم والداعمين لهم على الترويج والدعاية وتوزيع المنشورات.

٤- وجود أعداد كبيرة من الأميين؛ مما يشكل عبئاً على أعضاء اللجنة الانتخابية ومن ثم إرباك سير العملية الانتخابية، وربما تم استغلالهم من قبل بعض الضعفاء من موظفي لجنة الانتخابات، وهو ما يثير الشكوك حول مصداقية التصويت، وخصوصاً في ظل عدم وجود صور أو رموز للمرشحين للاستدلال بها.

٥- عدم التوقف عن استخدام الجوال داخل مراكز الانتخاب، سواءً من قِبَل موظفي اللجنة الانتخابية أو المرشحين أو وكلائهم أو الناخبين أنفسهم.

٦- عدم كفاية صناديق الاقتراع والستائر في الكثير من المراكز والازدحام الشديد في بعضها على الرغم من أنَّه كان معروفاً مقدماً عدد المسجلين في هذه المراكز. وكان يمكن تفادي الازدحام وقت التصويت باتخاذ حلول سريعة.

٧- وجود استمارات اقتراع لا تحمل الختم الرسمي وأخرى ينقصها بعض الصفحات، كما أنَّ بعض الناخبين لم يستطع قراءة الخط لصغره وعدم وضوحه.

٨- عدم حمل بعض الموظفين في بعض المراكز الانتخابية بطاقاتهم التعريفية.

٩- ضيق مساحة بعض المراكز الانتخابية؛ مما سبب التزاحم بين الناخبين، وعدم وجود تكييف داخل بعض المراكز.

١٠- التأثير في بعض الناخبين من قبل المرشحين أو وكلائهم للتصويت لهم.

١١- تأخر رجال الأمن في الحضور إلى بعض المراكز، وعدم وعي بعضهم مهامه وواجباته في هذا الخصوص.

١٢- لم تكن هناك أيَّة خصوصية للعجزة وذوي الاحتياجات الخاصة، ولم يتوفر في المراكز الانتخابية أي من خدمات الضيافة كالماء البارد والبوفيه.

١٣- وجود بعض الموظفين في بعض المراكز الانتخابية بزيٍّ غير الزي الرسمي السعودي.

١٤- عدم تنظيم الخروج بعد عملية التصويت ورجوع بعض الناخبين عن طريق مسار الدخول نتيجة ضعف الإرشاد في بعض المراكز، إذ لم يكن يوجد إلا مرشد واحد فقط.

١٥- عدم وجود تجاوب من قبل بعض رؤساء المراكز مع المراقبين، وذلك لعدم وعيهم بدورهم وأهميته، وعدم معرفة بعضهم الواجبات التي يجب عليه القيام بها.

١٦- حضور بعض رجال الأمن واطلاعهم على عملية الترشيح في بداية عملية الاقتراع دون مبرر.

١٧- وجود جهل بإجراءات الاقتراع لدى الناخبين نتيجة أنَّ هذه العملية الانتخابية هي التجربة الأولى، ولعدم وجود حملة إعلامية أو تعريفية كافية.

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
NATIONAL SOCIETY FOR HUMAN RIGHTS

الانتخابات البلدية

التــوصــيــات...

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
NATIONAL SOCIETY FOR HUMAN RIGHTS

الانتخابات البلدية

توصيات...

من خلال هذا التقرير يمكن أن نتوصل في النهاية إلى نتيجة نهائية حاسمة ومهمة، وهي أنَّ السلطة الرسمية في المملكة العربية السعودية لم تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في العملية الانتخابية بما يؤثر في نزاهة وشفافية وصحة الانتخابات. ولم يلاحظ مراقبو المجلس الوطني للانتخابات، أي تدخل غير نظامي في سير العملية الانتخابية يمكن أن ينسب إلى السلطة الرسمية.

ومن أهم التوصيات التي ترى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ضرورة التنبه إليها لكي تتم العملية الانتخابية القادمة على أكمل وجه ما يلي:

١- تكثيف التوعية الإعلامية للناخبين والمرشحين على جميع المستويات وبجميع الوسائل والطرق، وذلك من شأنه رفع الوعي العام بالعملية الانتخابية بشكل عام وآلية التصويت بشكل خاص.

٢- الاهتمام بشكل أكبر ببيئة المراكز الانتخابية وتصميمها وتجهيزها وتنظيمها لتناسب العملية الانتخابية، وزيادة عدد المسارات وصناديق التصويت والستائر، وتوفير أجهزة التكييف، وتجهيز أماكن خاصة لكبار السن والمعاقين، وتوفير مواقف لسيارات الناخبين، وتوفير الكافيتريات والمياه الباردة، وذلك لكي تسهل العملية الانتخابية وتسير بشكل سريع.

٣- تمديد فترة التصويت لأكثر من يوم؛ لإعطاء الناخبين فرصة أكبر للتصويت في الوقت المناسب لكل منهم دون اندفاع أو ازدحام.

٤- تكثيف اللقاءات والندوات التي تناقش دور المجالس البلدية وأهميتها في المستقبل، وخصوصاً في مجال التنمية الحضرية؛ مما يشجع الناخبين على التسجيل ويزيد من الإقبال على الانتخابات، إذ عكست الانتخابات البلدية في مناطق الجنوب ضعفاً عاماً في أعداد المسجلين.

٥- توجيه الإعلام الحكومي والخاص بضرورة الاهتمام بدور المجلس الوطني لمراقبة الانتخابات والنتائج التي يتوصل إليها ؛ لما في ذلك من تطمين للمواطنين والمهتمين بأنَّ العملية الانتخابية تسير بنزاهة وشفافية وعدل انطلاقاً من الحيادية التي يتمتع بها المجلس.

٦- التوجيه بالسماح لأقرباء كبار السن والأميين أو من يثقون فيهم بمساعدتهم على تعبئة استمارة الاقتراع.

٧- التوجيه لمسؤولي اللجان الانتخابية بوضع آلية لتنظيم الناخبين تبدأ من خارج المركز إلى داخله؛ لتسهيل عملية دخول وخروج الناخبين، والحد من فترة الانتظار داخل المركز.

٨- التأكيد على لجان الانتخابات بأنَّ بطاقة الناخب هي بطاقة الإثبات الرئيس في أحقية التصويت وليس بطاقة الأحوال المدنية، ويمكن الاستثناء من ذلك في حالات يقدرها رئيس المركز.

٩- مراعاة توفير أوراق اقتراع كافية في جميع المراكز؛ حتى يتم تفادي أي نقص قد يحدث خلال فترة الاقتراع.

١٠- التأكيد على رؤساء اللجان بضرورة منع الحملات الإعلانية للمرشحين داخل المركز وخارجه خلال يوم الانتخاب، والتأكيد على مندوبي المرشحين بعدم ممارسة الضغط على الناخبين، وإيجاد جزاءات ملائمة لمن يقوم بذلك.

١١- زيادة وعي جميع المشتركين في العملية الانتخابية، سواء كانوا من الموظفين أو المراقبين أو المندوبين، بأدوارهم المختلفة خلال المراحل المختلفة للعملية الانتخابية.

١٢- التأكيد على المرشحين وأخذ التعهد عليهم بمعرفة ما هو مسموح أو ممنوع، وخصوصاً الممارسات الدعائية في يوم الانتخابات.

١٣- إعطاء دورة تدريبية مكثفة لجميع الموظفين الحكوميين الذين سيشاركون في العملية الانتخابية، وذلك لتطوير وعيهم بأهمية التعامل المناسب مع الناخبين وغيرهم داخل المراكز الانتخابية.

١٤- زيادة عدد الموظفين في المراكز ذات الكثافة العالية من الناخبين، إذ يرى بعض المراقبين أنَّ سبب ما حدث من إرباك في بعض المراكز هو قلة عدد الموظفين وتزاحم الناخبين.

١٥- تخصيص لجنة أو لجان مستقلة عن لجنة الاقتراع لتتولى عملية الفرز والعد لتفادي مشكلة الإرهاق والتعب التي أصابت

الموظفين نتيجة تحملهم مسؤولية الإشراف على الاقتراع ثم الفرز والعد. وكذلك منعاً للتأخير وربما الخطأ الذي ينتج عن الإجهاد والتعب.

١٦- الإسراع في التحول إلى التصويت الإلكتروني والعد الآلي لتعزيز سلامة العملية الانتخابية وتقصير مدتها.

١٧- وضع صور المرشحين أو رموز لهم في أوراق التصويت ليتسنى للناخب الأمي معرفتهم والتأكد من أنَّ صوته يذهب إلى من يريد.

الملاحق...

الملحق رقم (١)

استمارة مراقبة الانتخابات البلدية

(استمارة مرحلة الاقتراع)

المنطقة: المدينة/ المحافظة/ المركز:

رقم الدائرة الانتخابية: رقم المركز الانتخابي:

يوم الانتخاب وتاريخه:

أسماء المراقبين وتوقيعاتهم:

١- ..... ٢- .....

٣- ..... ٤- .....

٥- ..... ٦- .....

٧- ..... ٨- .....

مفردات استمارة المراقبة:

(١)

	السؤال	نعم	لا	ملاحظات
بيئة المركز الانتخابي:				
١	هل يصعب الوصول إلى المركز الانتخابي؟			
٢	هل شاهدت ما يدل على وجود حملات دعائية داخل المركز أو قريباً منه (في حدود ٢٥ متراً)؟			
٣	هل توجد مقرات بعض المرشحين قرب مركز الاقتراع؟			
٤	هل لاحظت وجود أشخاص غير مصرح لهم بالدخول داخل المركز؟			
	السؤال	**نعم**	**لا**	**ملاحظات**
٥	هل وجدت تعامل منسوبي الأمن في المركز غير مريح للناخبين؟			
٦	هل لاحظت محاولة لتوجيه الناخبين إلى التصويت لأحد بعينه؟			
٧	هل لاحظت ما يدل على ممارسة الضغط أو الرشوة على الناخبين؟			
قبل بدء التصويت:				
٨	هل شاهدت أي أوراق اقتراع في الصندوق قبل التصويت؟			
٩	هل لاحظت أن صندوق الاقتراع في مكان غير مشاهد من الجميع؟			
١٠	هل خصصت للاقتراع غرف لا توفر خصوصية وسرية للناخب؟			
١١	هل تغيب مندوبو المرشحين المسموح لهم بالمشاركة؟			
إجراءات التصويت:				
١٢	هل تأخر بدء الاقتراع عن الموعد المحدد؟			

١٣	هل لاحظت أي تهاون في مراجعة بطاقات الناخبين الشخصية للتأكد من هوياتهم؟			
١٤	هل تمت مراجعة بطاقات الناخبين الشخصية بطريقة غير صحيحة؟			
١٥	هل لاحظت عدم تسجيل اسم الناخب بعد التحقق من هويته؟			

رقم المركز الانتخابي:

	السؤال	نعم	لا	ملاحظات
١٦	هل لاحظت عدم توفر السِّرِّية المطلوبة للناخب عند إدلائه بصوته؟			
١٧	هل تمت إجراءات التصويت خارج الغرفة المخصصة لذلك؟			
١٨	هل لاحظت وجود تصويت جماعي (أكثر من شخص) في غرفة التصويت؟			
١٩	هل أعطي أحد من الناخبين أكثر من ورقة للاقتراع؟			
٢٠	هل لاحظت أنَّ صناديق الاقتراع ممتلئة ومكدسة بأوراق الاقتراع؟			
٢١	هل لوحظ بطء واضح في إجراءات التصويت؟			
٢٢	هل لوحظ ما يدل على ممارسة مندوبي المرشحين الضغط أو التأثير في الناخبين؟			
	الموظفون:			
٢٣	هل تغيب بعض المسؤولين عن المركز الانتخابي خلال الاقتراع؟			
٢٤	هل لاحظت أنَّ المسؤولين في المركز الانتخابي غير مدركين لمسؤولياتهم؟			
٢٥	هل لاحظت أنَّ طاقم الاقتراع غير عادل في استجابته لملاحظات الناخبين والمرشحين ومندوبيهم؟			

	السؤال	نعم	لا	ملاحظات
٢٦	هل لاحظت محاولة أي من الموظفين التأثير في الناخبين؟			
٢٧	هل لاحظت عدم تقديم المساعدة للناخبين الذين يحتاجونها؟			
٢٨	هل لاحظت أي نوع من تقييد مهام المسئولين في المركز الانتخابي؟			
	المـــواد:			
٢٩	هل لاحظت نقصاً في أوراق الاقتراع؟			
٣٠	هل لاحظت أنَّ أوراق الاقتراع غير مرتبة وغير محفوظة بشكل مناسب؟			
٣١	هل لاحظت أنَّ بطاقات التصويت لا تحمل الختم الرسمي للمركز الانتخابي وتوقيع المسؤول عن المركز؟			
	الناخبون:			
٣٢	هل لاحظت تناقضاً بين القوائم الانتخابية وعدد الناخبين المقترعين؟			
٣٣	هل منع من التصويت ناخبون أسماؤهم مقيدة في قوائم الناخبين؟			
٣٤	هل سمح بالتصويت لأشخاص لا توجد أسماؤهم في قوائم الناخبين؟			
٣٥	هل لاحظت أنَّ الناخبين غير واعين لإجراءات التصويت؟			

رقم المركز الانتخابي:

	السؤال	نعم	لا	ملاحظات
ملاحظات عامة:				
٣٦	هل لاحظت أنَّ عملية التصويت أوقفت مبكراً عن موعدها المحدد؟			
٣٧	هل تمت عملية الاقتراع في جو غير هادئ وغير منظم؟			
٣٨	هل كانت عملية التصويت بشكل عام غير سليمة؟			
٣٩	هل كانت عملية التصويت بشكل عام غير حيادية وغير شفافة؟			

تسجل هنا الملاحظات التي لم تذكر أعلاه:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

الملحق رقم (٢)

استمارة مراقبة الانتخابات البلدية

(استمارة مرحلة الفرز)

المنطقة: المدينة/ المحافظة/ المركز:

رقم الدائرة الانتخابية: رقم المركز الانتخابي:

يوم الانتخاب وتاريخه:

أسماء المراقبين وتوقيعاتهم:

١- ..... ٢- .....

٣- ..... ٤- .....

٥- ..... ٦- .....

٧- ..... ٨- .....

رقم صندوق الاقتراع: ( ) وقت فتح صندوق الاقتراع: ( )

	السؤال	نعم	لا	ملاحظات
١	هل تم التأكد من الأقفال والأختام قبل فتح الصندوق؟			
٢	هل تم الفرز بحضور مندوبي المرشحين ومراقبي الاقتراع؟			
٣	هل جميع الأشخاص الذين حضروا الفرز مصرح لهم؟			
٤	هل شاهد المندوبون عملية الفرز بوضوح؟			
٥	هل تم عزل البطاقات المشكوك فيها على حدة؟			
٦	هل القرار بخصوص البطاقات غير المستخدمة مقبول من الجميع؟			
٧	هل وافق جميع المندوبين على النتيجة؟			

وقت انتهاء الفرز: ( )

الملحق رقم (٣)

خطـــوات إرشـــاديـــة

أخي المراقب:

هذه مجموعة من الإرشادات التي قد تعينك على إتمام مهمتك بما يحفظ لدورك الرقابي حياديته وللمجلس مصداقيته:

- تذكر دائماً أنَّ الهدف الأساس للمراقبة هو تقرير نزاهة وحيادية الانتخابات ؛ لذا إحرص على تذكر مبدأ الحيادية خلال عملك، ولا تظهر في أي وقت ما قد يبدو تحيزاً لمرشح ما.
- كن موضوعياً ودقيقاً فيما تسجله من ملاحظات.
- إحرص على الحضور إلى المركز الانتخابي قبل نصف ساعة من بدء التصويت في يوم الانتخابات.
- لا تنسَ أخذ بطاقة المراقب التعريفية، واحتفظ بها بشكل واضح طوال فترة المراقبة.
- حال وصولك عرِّف بنفسك لموظفي المركز ومندوبي المرشحين.
- إختر مكاناً مناسباً تستطيع من خلاله مراقبة مختلف الإجراءات الانتخابية داخل المركز دون تطفل. وفي حال تحديد موقع للمراقبة من قبل اللجنة المشرفة على المركز فعليك التقيد بالمكان المخصص، وفي حال لم تتمكن من رؤية شاملة للمقر من ذلك المكان تستطيع طلب تغييره من قبل المشرف على المركز مباشرة، وفي كل الأحوال عليك الالتزام بالنظام في المركز.

- إحرص على متابعة جميع ما تعتقد أنَّه مهم لعملية التصويت.
- عند وجود ملاحظات مهمة لم يرد ذكرها في استمارة المراقبة لا تتردد في تسجيلها بأكبر قدر من التفاصيل في أوراق إضافية.
- تجنب الحديث مع موظفي المركز. وفي حال مشاهدة ما تعتقد أنَّه يؤثر بشكل واضح في سير عملية الاقتراع فعليك نقل ملاحظاتك مباشرة وبشكل هادئ إلى المشرف على المركز.
- إحرص على عدم الحديث مع وسائل الإعلام خلال المراقبة؛ لأنَّ ذلك قد يؤثر في مصداقية وحيادية عملك الرقابي.
- حدد مع زملائك في لجنة المراقبة آليات للتنسيق بينكم لمراقبة المراكز التي تقع في نطاق مسؤوليتكم، ويتم اختيار شخص من بينكم ليتولى التنسيق مع اللجنة المركزية للمراقبة.
- عند نهاية المراقبة ابعث الاستمارة التي قمت بتعبئتها إلى فاكس غرفة إدارة المراقبة المحلية الذي سيقوم المنسق المحلي بتزويدكم به لاحقاً. كما يمكن إحضارها مباشرة إلى مقر إدارة المراقبة المحلية.
- إحرص على إرسال استمارات الاقتراع فور الانتهاء منها بعد إغلاق صناديق الاقتراع في حدود فترة زمنية لا تتجاوز نصف ساعة بعد الخامسة مساء يوم الخميس.

ملحوظات:

- سيتم عرض صندوق الاقتراع على الحاضرين الساعة السابعة والنصف صباحاً، وستفتح أبواب المراكز الانتخابية للناخبين الساعة الثامنة صباحاً، وستغلق الساعة الخامسة مساءً، وستستمر عملية الاقتراع حتى يدلي جميع الناخبين الموجودين في المركز بأصواتهم.
- تبدأ عملية فرز وعد أوراق الاقتراع في المركز الانتخابي بعد انتهاء التصويت مباشرة، ويبلغ كل مركز نتائجه إلى لجنة الإشراف المحلية.

الملحق رقم (٤)

الجمعيات المشاركة في مراقبة الانتخابات

فيما يلي تعريف مختصر بالجمعيات المشاركة في مراقبة الانتخابات والمكونة للمجلس الوطني لمراقبة الانتخابات.

١) الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان:

أنشئت الجمعية في عام ١٤٢٥هـ وهي جمعية مستقلة غير مرتبطة بأي جهاز حكومي، أسسها أربعون عضواً منهم عشر نساء ومارست نشاطها بعد حصولها على الموافقة السامية رقم ٢/٢٤ وتاريخ ١٤٢٥/١/١٨هـ . لتحقيق الأهداف التالية:

- الدفاع عن حقوق الإنسان وفقاً للنظام الأساسي للحكم وأنظمة المملكة وما ورد في الإعلانات والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان الصادرة عن الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بما لا يخالف الشريعة الإسلامية.
- التعاون مع المنظمات الدولية العاملة في نفس المجال.
- الوقوف ضد الظلم والتعسف والعنف والتعذيب وعدم التسامح.

ولتحقيق تلك الأهداف فقد منح النظام الجمعية جملة من الاختصاصات منها:

- التأكد من تنفيذ ما ورد في النظام الأساسي للحكم وفي الأنظمة الداخلية ذات العلاقة بحقوق الإنسان.
- التأكد من أن المملكة تقوم بتنفيذ التزاماتها الواردة في إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام، وميثاق الأمم المتحدة، والمواثيق والصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.
- تلقي الشكاوي ومتابعتها مع الجهات المختصة، والتحقق من دعاوى المخالفات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان.

وللجمعية موقع على شبكة الإنترنت هو: www.nshrsa.org

وأرقام الاتصال هي: هاتف/ ٠١٢١٠٢٢٢٣ فاكس/ ٠١٢١٠٢٢٠٢

٢) الجمعية السعودية للإدارة:

أنشئت الجمعية السعودية للإدارة عام ١٤٠٢هـ وهي مؤسسة مهنية مستقلة لا تهدف إلى الربح، ويبلغ عدد أعضائها الفاعلين أكثر من ٢٥٠٠ عضواً. وتهدف الجمعية السعودية للإدارة إلى:

١- إتاحة الفرصة للمختصين والعاملين في المجالات الإدارية للإسهام من خلال أنشطة هذه الجمعية في تنمية الفكر العلمي في مجال الإدارة وتطويره.

٢- المساهمة في دفع حركة التقدم العملي والتطبيقي.

٣- تيسير تبادل الإنتاج العلمي والأفكار العلمية في مجال الإدارة.

٤- تقديم المشورة والقيام بالدراسات اللازمة لرفع مستوى الأداء في مختلف المجالات الإدارية بالقطاعين العام والخاص.

٥- تشجيع إجراء البحوث العلمية في المجالات الإدارية وما يتصل بها من مجالات معرفية أخرى.

٦- نشر نتائج البحوث وتوزيعها وتبادلها مع الهيئات والمؤسسات المعنية، وإصدار وطباعة الكتب المتخصصة في مجال الإدارة وتعميمها لنشر المعرفة الإدارية في الأوساط المختلفة.

وتقوم الجمعية في سبيل تحقيق أهدافها بالآتي :

١- عقد الندوات والمؤتمرات واللقاءات الدورية والحلقات العلمية والتدريبية والمخيمات المتخصصة لبحث القضايا المتعلقة بالفكر والتنمية الإدارية على مستوى العالم بشكل عام وعلى مستوى المملكة العربية السعودية بشكل خاص.

٢- إصدار مجلة شهرية تعنى بأخبار وأنشطة الإدارة والإداريين وتنشر فكرهم، وكذلك مجلة علمية محكمة تعدُّ أحد الأوعية المعتبرة لنشر الأبحاث والدراسات العلمية المحكمة.

٣) جمعية الاقتصاد السعودية:

أنشئت جمعية الاقتصاد السعودية في عام ١٤٠٧هـ، وتهدف إلى تنمية الفكر العلمي في مجال الاقتصاد وإتاحة الفرصة للعاملين في هذا المجال في القطاعيْن العام والخاص للإسهام في حركة التقدم العلمي، وتسعى إلى تيسير تبادل الإنتاج العلمي والأفكار العلمية في تخصص الاقتصاد بين الهيئات والمؤسسات المعنية، وتقديم المشورة والقيام بالدراسات الاقتصادية عموماً، وما يتعلق منها بالاقتصاد السعودي على وجه الخصوص. وعضويتها مفتوحة لحاملي الشهادة الجامعية في الاقتصاد، سواءً كانوا أكاديميين أو غير أكاديميين، عاملين في القطاع العام أو القطاع الخاص.

وتعقد الجمعية اجتماعاً سنوياً لجمعيتها العمومية، وتناقش على هامش الاجتماع بعض البحوث التي تعنى على وجه الخصوص بالاقتصاد السعودي، كما تعقد خلال العام محاضرات عامة وحلقات نقاش وتستضيف بعض المسؤولين للحوار حول القضايا الاقتصادية المختلفة.

ولدعم أنشطة عضوات الجمعية وتسهيل مهمتهن في نشر التوعية للأسر السعودية وإقامة الأنشطة الاقتصادية الموجهة للعنصر النسائي في المجتمع كونت لجنة نسائية من الاقتصاديات السعوديات يمثلن اللجنة النسائية، وهن عضوات بالجمعية.

٤) الجمعية الجغرافية السعودية:

أنشئت في عام ١٣٩١هـ، ويبلغ عدد أعضاء الجمعية النشطين حتى الآن (٣٥٣) عضواً وعضوة. وتقوم الجمعية بإصدار سلسلتين علميتين "بحوث جغرافية" و"دراسات جغرافية" بالإضافة إلى العديد من الأبحاث والكتب المنفردة. كما أصدرت الجمعية حديثاً "المجلة العربية لنظم المعلومات الجغرافية".

وتساهم الجمعية في عقد الحوارات العلمية والندوات وحلقات النقاش المصاحبة لاجتماعاتها السنوية. وفي الجمعية العديد من المجموعات البحثية التخصصية .

وللجمعية بريد إلكتروني هو: sgs@ksu.edu.sa

وموقع الجمعية على شبكة الإنترنت هو: www.saudigs.org

وأرقام الاتصال هي: ت/ ٠١٤٦٧٨٧٩٨ فاكس/ ٠١٤٦٧٧٧٣٢

٥) الجمعية السعودية للإعلام و الاتصال:

أنشئت عام ١٤٢٢هـ، وتضم في عضويتها أكثر من (١٢٠٠) عضواً من مختلف التخصصات الإعلامية على المستوى الأكاديمي والمهني، وتمتلك عضوية في الاتحاد الدولي لجمعيات الاتصال (كندا) وعضوية جمعيات علمية أخرى. وقد نظمت الجمعية عدداً من المنتديات الإعلامية السنوية عن أهم القضايا والموضوعات الإعلامية، سواء عن الإعلام السعودي أو الصورة الإعلامية للمملكة في العالم أو التعليم والتدريب الإعلامي في الوطن العربي.

كما أنَّ الجمعية السعودية للإعلام والاتصال نظمت اللقاء الأول للجمعيات العلمية والمهنية في المملكة العربية السعودية عام ١٤٢٢هـ التقى فيه مسؤولو الجمعيات لمناقشة دور هذه الجمعيات في تفعيل دورها كمؤسسات مجتمع مدني .

وتنظم الجمعية العديد من الدورات التدريبية وورش العمل المتخصصة بهدف رفع مستوى الأداء المهني للإعلام في المملكة. وتنظم الجمعية أيضاً جائزة سنوية باسم " جائزة التميز الإعلامي " في مختلف فروع الإعلام، كما ينطوي تحت الجمعية مجموعات متخصصة في مختلف مجالات الإعلام مثل: الصحافة و الإذاعة و التلفزيون و الانترنت و العلاقات العامة و الإعلان ، وغير ذلك. ويوجد للجمعية فروع في عدد من المناطق الرئيسية في المملكة.

٦) جمعية المحاسبين السعوديين :

أنشئت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في عام ١٤١٢هـ ، وهي هيئة تعمل للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة والارتفاع بمستواها ومن أغراضها:

١- مراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة.

٢- مراجعة وتطوير واعتماد معايير المراجعة.

٣- وضع القواعد اللازمة لامتحان الحصول على شهادة الزمالة.

٤- تنظيم برنامج التعليم المستمر.

٥- وضع التنظيم المناسب للرقابة الميدانية للتأكد من قيام المحاسب القانوني بتطبيق المعايير المهنية والتقيد بأحكام نظام المحاسبين ولوائحه.

٦- إعداد البحوث والدراسات الخاصة بالمحاسبة والمراجعة وما يتصل بها.

٧- إصدار الدوريات والكتب والنشرات في موضوعات المحاسبة والمراجعة.

٨- المشاركة في الندوات واللجان المحلية والدولية المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

٧) هيئة الصحفيين السعوديين:

أنشئت هيئة الصحفيين السعوديين عام ١٤٢٢هـ ، وهي هيئة تسعى لخدمة الأهداف المهنية للصحفيين في المملكة العربية السعودية وهي ذات شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة لا تسعى في أعمالها إلى تحقيق الربح وتقوم بتنظيم الندوات والمؤتمرات واللقاءات التدريبية وورش العمل والفعاليات المختلفة الثقافية والاجتماعية وإجراء البحوث والدراسات التي لها علاقة بتطوير خدماتها وبكل ما من شأنه تحقيق أهدافها ، ويبلغ عدد أعضاء الهيئة (١١٧٨) عضواً منهم (٦٢) صحفية ، ويتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة بواسطة الانتخاب المباشر.

أهداف الهيئة:

١- رفع مستوى مهنة الصحافة والدفاع عن مصالحها وحقوقها والعمل على تقدمها وتطورها وترسيخ مفاهيمها واحترامها وتعزيز مفهوم حرية التعبير وفق الثوابت المرعيّة ووضع ميثاق يلتزم به الصحفيون.

٢- رعاية مصالح أعضاء الهيئة والدفاع عن حقوقهم الأدبية والنظامية داخل المملكة وخارجها.

٣- تمثيل الصحفيين السعوديين أمام الجهات الرسمية والهيئات المهنيّة داخل المملكة والمؤسسات المعنية بشؤون الصحفيين خارج المملكة.

٤- العمل على تحسين حقوق الصحفيين المالية والإدارية وعدم تعرضهم للضغوط من أرباب العمل.

٥- توثيق عرى التعاون والتواصل بين الصحفيين والمؤسسات التي يعملون بها وإيجاد روابط للتفاهم المتبادل والسعي لحل كل خلاف ينشأ بينهم بالطرق الوديّة.

٦- السعي لتطوير القدرات المهنيّة للعاملين في الصحافة للنهوض بالمهنة للأفضل من خلال توفير دورات تدريبية وورش عمل أو بعثات داخلية أو خارجية.

٧- العمل على حضور الصحفيين الاجتماعات العامة والمجالس البلدية ومجالس المناطق ومجلس الشورى والاتحادات والنوادي والجمعيات وغيرها من المؤسسات العامة.

٨- تشجيع مبدأ التخصص المهني لأعضاء الهيئة وتوفير التدريب اللازم لهذه التخصصات.

٩- السعي لتوفير العمل الصحفي الذي يتناسب مع مؤهلات الأعضاء والعاطلين عن العمل والعمل على صيانة حقوق جميع الأعضاء في حالات الفصل التعسفي أو المرض أو العجز.

١٠- تطوير آليات الأداء المهني لأعضاء الهيئة ووضع الدراسات العلمية والفنية التي تنظم الجوانب المالية والإدارية بأقل التكاليف.

١١- البحث عن سبل توفير مزايا وتسهيلات خاصة لأعضاء الهيئة.

١٢- متابعة نشاط الأعضاء مهنياً والتحقق من التزامهم بلوائح وتعليمات الهيئة.

١٣- حثّ المؤسسات الإعلامية على اكتشاف المبدعين في العمل الصحفي ورعايتهم وتشجيعهم وإتاحة الفرصة أمامهم.